المركز الوطني للتنافسية
NATIONAL COMPETITIVENESS CENTER
TAYSEER | تيسير

أداء المملكة العربية السعودية في المؤشرات الدولية

تقرير تحليلي لعام 2019

جدول المحتويات

01. نبذة عن المركز الوطني للتنافسية (تيسير) 05

02. الملخص التنفيذي 09

03. المقدمة 13

04. مفاهيم التنافسية 15

05. التنافسية ورؤية 2030 17

06. المعايير الأساسية المشمولة في التقرير 19

07. أسباب اختيار المعايير 21

08. بناء المعايير العالمية والمنهجيات 23

09. تقرير التنافسية الوطنية لعام 2019 27

10. تقرير التنافسية العالمية 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 29

11. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية 43

12. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي 51

13. تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي 59

14. مؤشر رأس المال البشري لعام 2018 الصادر عن مجموعة البنك الدولي 65

15. خاتمة 73

01

نبذة عن المركز الوطني للتنافسية (تيسير)

المركز الوطني للتنافسية (تيسير)

هو الذراع المؤسسي لحكومة المملكة العربية السعودية، يساهم في تنفيذ الإصلاحات التشريعية والإجرائية بهدف تطوير بيئة الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية العالمية للمملكة.

تأسس المركز الوطني للتنافسية عام 2019 تحت مظلة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويعمل على تنفيذ الإصلاحات التي تبنتها المملكة بما يساهم في تحقيق أهداف رؤية 2030، الاستراتيجية الوطنية التي تم إطلاقها لتحقيق التنمية المستدامة.

يرتكز الدور الرئيسي للمركز على تطوير الأنظمة واللوائح والإجراءات لتحسين بيئة الأعمال ورفع تنافسيتها بما يساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي، دعم الابتكار وريادة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص وتخفيض الاعتماد على النفط.

إن رفع القدرة التنافسية الوطنية هو هدف شامل يضم عدة عوامل، بما فيها التعليم والتدريب، البحث والتطوير، دعم روح المبادرة والابتكار، تطوير البنية التحتية الرقمية وتمكين الاقتصاد الكلي. إلى ذلك، يلتزم المركز بالتعاون مع كافة القطاعات، بإيجاد وتمكين بيئة داعمة للاستثمار تساهم في تحقيق النمو ورفع القدرة التنافسية للمملكة.

1. نبذة عن المركز الوطني للتنافسية (تيسير)

الرؤية

أن تكون المملكة العربية السعودية في مصافّ الدول العشر الأكثر تنافسية عالميًا بحلول عام 2030م، من خلال التركيز على الاستثمار، ريادة الأعمال، الابتكار والإنتاجية.

الرسالة

تعزيز القدرة التنافسية للمملكة ومواءمة إستراتيجيات الجهات الحكومية حول رؤية موحدة، من خلال تطوير البيئة التشريعية والإجرائية.

1. نبذة عن المركز الوطني للتنافسية (تيسير)

الأهداف

يسعى المركز الوطني للتنافسية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. حصر التحديات والمعوقات المتعلقة بالبيئة التنافسية، وتحديد الإصلاحات المناسبة لمعالجتها.
2. متابعة التزام الجهات الحكومية بتنفيذ الإصلاحات.
3. رصد وتحليل أداء المملكة في التقارير العالمية، واقتراح التوصيات التي تساهم في تقدم ترتيبها.
4. استطلاع ورصد آراء المستثمرين، رجال الأعمال والمؤسسات المهنية فيما يتعلق بالبيئة التنافسية في المملكة في شتى المجالات.
5. إجراء البحوث والدراسات في المجالات المرتبطة بالتنافسية، وتقديم المشورة للجهات الحكومية، لتطوير سياساتها وبرامجها التنموية.
6. توعية الجهات الحكومية والخاصة، بما فيها الجمعيات، المؤسسات الأهلية وغير الربحية، المستثمرين ورواد الأعمال، بأهمية التنافسية ومساهمتها في تحقيق اقتصاد مزدهر ومستدام.

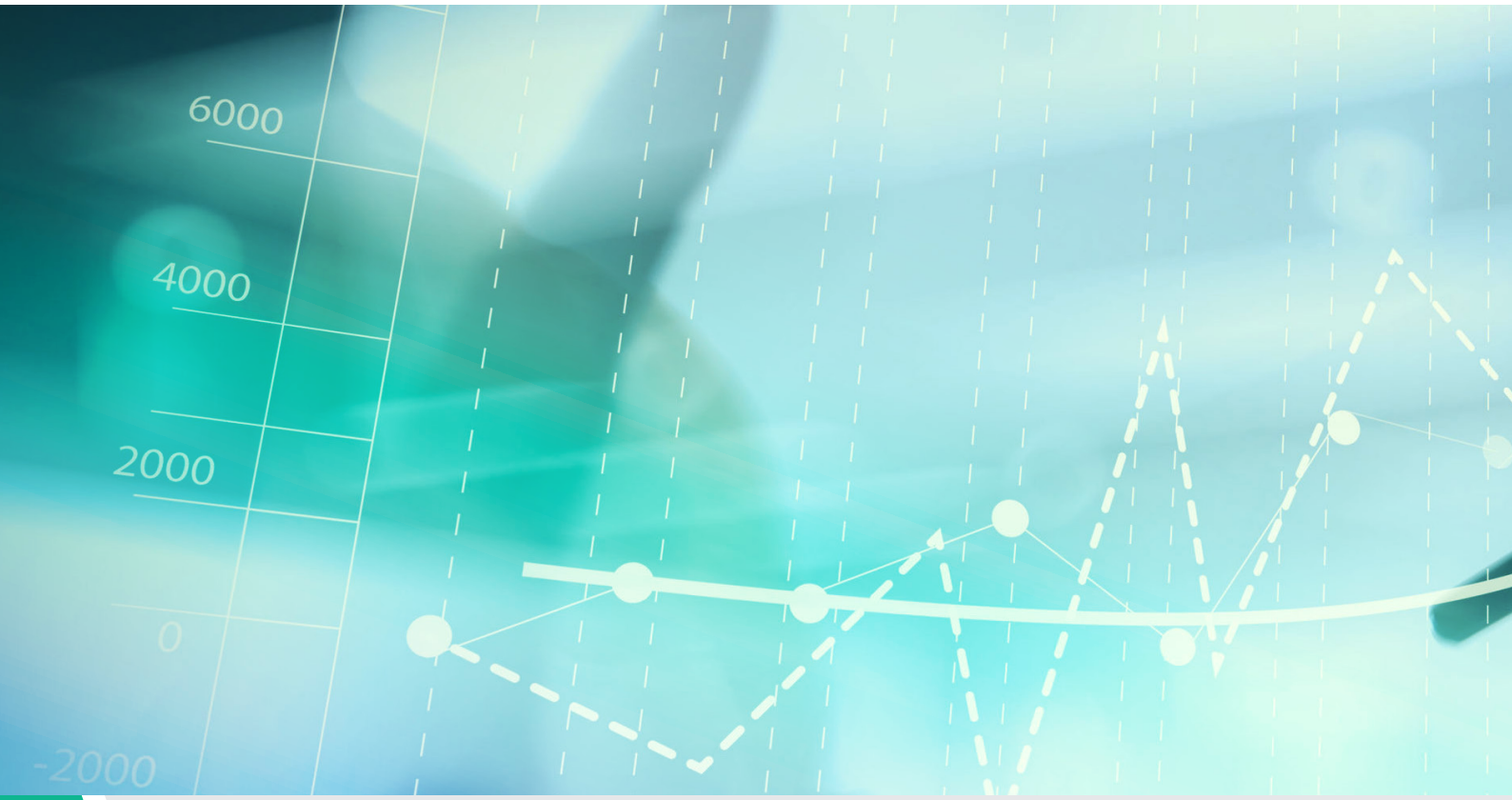

02

الملخص التنفيذي

2. الملخص التنفيذي

بناء اقتصاد تنافسي، طموح رئيسي لرؤية 2030: كشفت رؤية 2030 التي أطلقت في عام 2016 النقاب عن حقبة جديدة من التطور في المملكة العربية السعودية، لتنطلق منها مجموعة من السياسات والبرامج الهيكلية التي تهدف إلى: تنويع الاقتصاد، تشجيع الاستثمار، تحفيز القطاع الخاص، تعزيز رأس المال البشري، وتحقيق التنمية من خلال تشجيع البحث والتطوير. إن أحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية التنمية الوطنية هو تطوير اقتصاد تنافسي ومنتج قادر على خلق فرص عمل مناسبة للمواطنين، رفع المستوى المعيشي، وضمان نمو شامل على كافة الأصعدة.

تعد زيادة القدرة التنافسية العالمية للمملكة هدفًا رئيسيًا لرؤية 2030، وتطمح الاستراتيجية الوطنية أن يكون الاقتصاد السعودي من بين الدول العشرة الأكثر تنافسية في العالم بحلول عام 2030، وقد أطلقت المملكة سياسات وبرامج تنفيذية ترمي إلى رفع القدرة التنافسية وتعزيزها. ولتحقيق هذا الهدف، يعمل المركز الوطني للتنافسية، تحت مظلة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، على تحسين البيئة التنافسية ومتابعة تقدم المملكة في تقارير التنافسية العالمية.

النهج الذي تتبعه الحكومة لتعزيز القدرة التنافسية: يتميز النهج الذي تعتمده المملكة لرفع القدرة التنافسية الوطنية بكونه متعدد الأبعاد بطبيعته، فهو ينطوي على عدة عوامل من بينها خلق بيئة تنظيمية صديقة للأعمال، تعزيز بيئة الاقتصاد الكلي، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار في الجيل الخامس والبنى التحتية التي تعزز الإنتاجية كالطرق والمطارات والموانئ، إضافة لإصلاح نظام التعليم والتدريب، إزالة العوائق أمام مشاركة المرأة ورواد الأعمال في الاقتصاد، معالجة التشوهات القائمة في سوق العمل وبناء قطاعات جديدة للقطاع الخاص.

ستؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى إنشاء المؤسسات، بناء الأصول المعززة للإنتاجية، وتمكين الشركات من الاستفادة من الموارد والقدرات لتصبح أكثر تنافسية على المستوى العالمي.

يعتبر تقرير التنافسية الوطنية لعام 2019 في المملكة العربية السعودية مرجعًا لأداء المملكة في خمسة تقارير رائدة للتنافسية يتابعها المركز الوطني للتنافسية كجزء من أهدافه:

1. **تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي**
2. **الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية**
3. **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي**
4. **تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون الصادر عن مجموعة البنك الدولي**
5. **مؤشر رأس المال البشري الصادر عن مجموعة البنك الدولي**

تتشابه تقارير التنافسية العالمية في بعض المعايير التي تعتمدها، لكنها تختلف في المؤشرات التي تقيسها والمنهجية التي تتبعها، وتقدم وجهات نظر غنية لفهم مكانة المملكة التنافسية.

2. الملخص التنفيذي

المملكة تحقق تقدمًا في التقارير العالمية: يرسم هذا التقرير صورة للمملكة العربية السعودية كدولة تحقق تقدمًا سنويًا مقارنة بالعام السابق:

التقارير	الترتيب السابق	الترتيب الحالي	التغيير
تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي يقارن 141 دولة	39	36	**+3**
الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية يقارن 63 دولة	39	26	**+13**
تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي يقارن 190 دولة	92	62	**+30**
تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون الصادر عن مجموعة البنك الدولي (درجة وليس ترتيب) يقارن 190 دولة	31.8 (درجة)	70.6 (درجة)	**+38.8 (درجة)**
مؤشر رأس المال البشري الصادر عن مجموعة البنك الدولي يقارن 157 دولة	لا ينطبق	73	**-**

جدول 1 : أداء المملكة في التقارير العالمية

يقدم هذا التقرير تحليلًا معمقًا لأداء المملكة في كل تقرير/مؤشر في الجدول أعلاه، تليه توصيات لتحقيق المزيد من التقدم.

رؤى تحليلية : تنبثق من تحليل التقارير العالمية خمس رؤى رئيسية:

1. المملكة مستمرة في تحقيق التقدم: تشير التقارير العالمية إلى أن المملكة تسير، مقارنة بالعام الماضي، في مسار تصاعدي نحو التقدم، مما يؤكد أن إصلاحات رؤية 2030 بدأت تؤتي ثمارها.

2. المملكة هي الدولة الأكثر إصلاحًا: تميزت المملكة بتنفيذها الحجم الأكبر من الإصلاحات على مستوى العالم، وذلك في ثلاثة تقارير عالمية، وهي: الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، وتقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون الصادران عن مجموعة البنك الدولي، وذلك نتيجة الجهود المميزة التي بذلتها المملكة على كافة الأصعدة للارتقاء بتنافسيتها عالميًا.

2. الملخص التنفيذي

3. التقدم واسع النطاق: نفذت المملكة إصلاحات واسعة النطاق، تغطي العديد من المجالات وذلك بتعاون كافة الجهات الحكومية بهدف تعزيز القدرة التنافسية الوطنية. ويعتبر هذا النهج بإدارة المركز الوطني للتنافسية، نموذجًا لاستمرارية الإصلاحات مستقبلًا.

4.سرعة التنفيذ: تشير الإنجازات التي حققتها المملكة في بعض التقارير على أساس سنوي إلى سرعة غير مسبوقة في تنفيذ الإصلاحات، وقد تمكنت من أن تحقق في عام واحد ما استغرق تحقيقه العديد من السنوات في دول أخرى.

5. معيار عالمي في بعض المجالات: بدأت المملكة تحقق طموحات رؤية 2030 في عدد من مجالات القدرة التنافسية، كاستقرار الاقتصاد الكلي، وقد أصبحت نموذجًا عالميًا يُحتذى به مما يؤكد أهمية استمرارها في التقدم وفي الريادة عالميًا.

توفر الرؤى الخمس أساسًا متينًا للإصلاحات التي سيتم تنفيذها مستقبلًا، والتي من شأنها أن ترتقي بتنافسية المملكة عالميًا في عام 2020. وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من الإصلاحات ليس تقدم المملكة في التقارير العالمية، وإنما تحقيق التحول الاقتصادي الذي يعزز الازدهار. كما أن الاستنتاجات المستخلصة من أداء المملكة في التقارير العالمية هي دليل موجه لتحديد أولويات التنمية والسياسات الاقتصادية المتبعة.

03

المقدمة

3. المقدمة

إن هذا التقرير هو التقرير السنوي الأول الذي يصدره المركز الوطني للتنافسية والذي يظهر تنافسية المملكة عالميًا بالاعتماد على المعايير الدولية الرئيسية. الهدف من هذا التقرير هو اطلاع صناع القرار بمستوى تنافسية المملكة وبالمؤشرات التي يتم الاعتماد عليها لرفع تنافسية المملكة بحسب تقييم المنظمات الدولية كطرف ثالث.

تستخدم عدة منظمات مؤشرات ومنهجيات مختلفة لتقييم التنافسية الوطنية، وبالرغم من الاختلاف في المعايير التي تعتمدها، إلا أنها تميل إلى توفير منظومة متكاملة توضح لصناع القرار مكانة المملكة التنافسية.

منذ إطلاق رؤية المملكة 2030 في عام 2016م، نفذت المملكة العديد من الإصلاحات الهيكلية التي تؤثر على القطاعات الاقتصادية، وتتمثل في مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات الرامية إلى تنويع الاقتصاد، تعزيز الاستثمار، رفع الإنتاجية، تحفيز القطاع الخاص، تنمية رأس المال البشري، وتحقيق التنمية من خلال البحث والتطوير.

يقدم هذا التقرير مقياسًا للتقدم الذي أحرزته المملكة في غضون عام، ويتضمن تحليلاً لأدائها خلال العام ومتابعة الأداء بشكل سنوي، للمساهمة في تحقيق الهدف الرئيسي ببناء اقتصاد تنافسي قادر على خلق فرص عمل مناسبة للمواطنين، رفع مستوى المعيشة، وضمان النمو الشامل. كما يقدم المزج بين وجهات النظر رؤية واضحة ويحدد مدى التطور الذي يتم تحقيقه.

إن تحسن أداء المملكة في المؤشرات العالمية ليس هو الغاية من الإصلاحات، بل الهدف هو تحفيز التحول الاقتصادي لتحقيق الازدهار، كما أن نتائج التقرير المرتبطة بالمؤشرات العالمية تقدم نموذجًا لتوجيه الجهات المعنية برسم السياسات وتحديد الأولويات التنموية. أما على المدى الطويل، فإن أكثر ما يهم المملكة هو تحقيق النمو المستدام والازدهار من خلال استمرارها في تنفيذ الإصلاحات التي تدعم الابتكار والتعليم والتطوير، حتى بعد تحقيق التقدم في تقارير التنافسية العالمية.

04

مفاهيم التنافسية

4. مفاهيم التنافسية

يختلف تعريف القدرة التنافسية الوطنية بين المنظمات الدولية والأكاديميين، وتظهر الاختلافات في المعايير والمؤشرات التي يتم التركيز عليها، ولكنها بصفة عامة، بَنَت مفهومين رئيسيين بشأن التنافسية:

التنافسية بمفهوم الإنتاجية: يستعرض هذا المفهوم التنافسية الوطنية من حيث الإنتاجية، أو قدرة الصناعات في بلد ما على الجمع بين عوامل الإنتاج (الموارد الطبيعية، العمل، رأس المال، ريادة الأعمال، والتقنية والإبداع) في إطار تمكين المؤسسات من إنتاج السلع والخدمات بمستويات الجودة والأسعار التي تفوق المنتجات والخدمات المماثلة في الدول الأخرى.

وبحسب هذا التعريف الذي يتبناه مايكل بورتر، أستاذ جامعة هارفرد، فإن أي دولة تكون قادرة على المنافسة في صناعة ما لأن شركاتها هي أكثر إنتاجية مقارنة بالدول الأخرى. ويبين التاريخ الاقتصادي أن الإنتاجية عنصر أساسي لرفع الأجور، وتحسين مستوى المعيشة وضمان ازدهار الأمة.

إن الجوهر الأساسي للارتقاء بالتنافسية الوطنية في هذا الإطار هو تعزيز الإنتاجية، مما يستلزم رفع مستوى المخرجات إلى نفس مستوى المدخلات، أو تقليل المدخلات لنفس مستوى الإنتاج. وتعتمد التنافسية الوطنية بدرجة أقل على المدخلات بقدر ما تعتمد على الإمكانية الإبداعية.

إن وضع السياسات المناسبة، والاستثمار لتعزيز الإنتاجية هما المحركان للتنافسية الوطنية، كما أنهما هدف السياسة المستمر.

التنافسية كميزة نسبية: المفهوم الثاني يركز على التنافسية كسمة من سمات المؤسسات أو السياسات أو العوامل المحددة التي تنتج في اقتصاد محدد، وبالتالي، المرجعية المشتركة هي الضرائب التنافسية، أسعار الفائدة التنافسية، رأس المال البشري التنافسي، والبنية التحتية التنافسية. وفي حين أن المفهوم الأول يتسم بطابع شمولي، إلا أن هذا التعريف هو أضيق نطاقًا من حيث التركيز، وبالتالي، فإن الاختلافات في ما يحصل تقاس في المؤشرات التي تعتمد في المفهوم الثاني.

يستخدم المركز الوطني للتنافسية مفهومين لإثراء فهمه لتنافسية الاقتصاد السعودي، وحدد المفهوم الأول النتائج طويلة الأجل المتوقع تحقيقها واستدامتها بعد تنفيذ جميع الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تقودها رؤية المملكة 2030 بنجاح، لتمكين الشركات السعودية من رفع إنتاجيتها لتكون ذات قدرة تنافسية عالية في السوق العالمية.

أما المفهوم الثاني فهو أكثر تركيزًا ويزود صناع القرار بفهم عميق لمكانة المملكة العالمية في ما يتعلق بمدخلات محددة وهو أكثر ارتباطًا بالإصلاحات المتعلقة برؤية المملكة 2030.

05

التنـافـسيـة ورؤيـة المملكة 2030

5. التنافسية ورؤية المملكة 2030

إن رؤية المملكة 2030 هي استراتيجية طموحة للتنمية الوطنية تسعى إلى تنويع الاقتصاد السعودي وتخفيف الاعتماد على النفط، من خلال إصلاحات هيكلية تساهم في تحفيز الاستثمار والتنويع الاقتصادي، دعم ريادة الأعمال، وتعزيز دور القطاع الخاص، كما أن تنفيذ رؤية المملكة 2030 هو السبيل لدعم بيئة الأعمال وزيادة الاستثمار والتصدير.

ويشكل تعزيز التنافسية الوطنية محورًا رئيسيًا في رؤية المملكة 2030، وقد حددت الاستراتيجية الوطنية هدفًا أساسيًا وهو:

- **الانتقال من المرتبة الخامسة والعشرين إلى أحد المراتب العشر الأولى في تقرير التنافسية العالمية.**

وعلاوةً على تقدمها في التقرير، فإن التنافسية موجودة ضمنيًا في العديد من الأهداف الأخرى، بما في ذلك:

- **زيادة ترتيب الناتج المحلي الإجمالي الدولي من المرتبة 19 إلى المراتب الـ 15 الأولى.**
- **زيادة حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40 إلى 65 %.**
- **زيادة الصادرات غير النفطية من 16 إلى 50 % في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.**
- **زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22 إلى 30%.**
- **زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 20 إلى 35%.**

تسعى رؤية المملكة 2030 إلى الارتقاء بتنافسيتها عالميًا والتركيز على الإمكانيات الاقتصادية للمملكة لاستقطاب الاستثمارات ورواد الأعمال في السوق العالمية.

يتطلب تحقيق هدف التنافسية لرؤية المملكة 2030 التعاون بين الجهات الحكومية، لأن التنافسية ليست مسؤولية كيان حكومي واحد، وإنما هي مسؤلية جميع الجهات الحكومية وتتطلب مشاركة القطاع الخاص. وقد تكون كل جهة مسؤولة عن جانب محدد للتنافسية، كالموارد البشرية أو البنية التحتية، ولكن النتيجة طويلة المدى لتحقيق اقتصاد تنافسي تتطلب تضافر الجهود الحكومية لتنفيذ الإصلاحات.

وعلى الرغم من أن المركز الوطني للتنافسية هو الكيان الحكومي المكلف بتعزيز ومتابعة التنافسية الوطنية، إلا أنه اعتمد منذ إنشائه « نهجًا حكوميًا شاملًا » بما يكفل إشراك كافة الجهات في النتائج المرجوة على المدى الطويل.

06

المعايير الأساسية المشمولة في هذا التقرير

6. المعايير الأساسية المشمولة في هذا التقرير

يغطي هذا التقرير خمسة معايير عالمية رئيسية هي:

1. **تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF**
2. **تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD**
3. **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي**
4. **تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون الصادر عن مجموعة البنك الدولي**
5. **مؤشر رأس المال البشري الصادر عن مجموعة البنك الدولي**

عالميًا، تعترف معظم الدول بالمعايير الخمسة باعتبارها مقاييس مناسبة للجميع.

إن أول معيارين يقيسان جميع المتغيرات التي تعتبر مدخلات للتنافسية الوطنية. ومن الناحية النظرية، فإن هذين المقياسان الشاملان هما الأقرب لمنظور التنافسية كنتيجة. وفي نهاية المطاف، فإن استخدام جميع المدخلات الأساسية للمعايير بكفاءة قد يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، ومن ثم إلى زيادة التنافسية في السوق العالمية.

أما المعايير الثالث، الرابع والخامس فهي أيضًا مركبة في طبيعتها، ولكنها أضيق نطاقًا من المعيارين الأولين وتقدم نظرة ثاقبة حول مكانة المملكة فيما يتعلق بمدخلات محددة للتنافسية الوطنية.

ويركز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال - المعيار الثالث - على اللوائح والسياسات والإجراءات التي تدعم إنشاء الأعمال التجارية وتطور المشاريع القائمة، وتقدم نتائجه رؤىً واضحة حول تنافسية بيئة الأعمال في المملكة، وهو عامل مهم للمستثمرين عند اتخاذ القرار بشأن توجهاتهم الاستثمارية.

ويعتبر المعيار الرابع - المرأة، أنشطة الأعمال والقانون - أضيق نطاقًا من خلال تركيزه على تقييم مدى دعم القوانين والأنظمة لمشاركة المرأة في المجال الاقتصادي. والنظرية الضمنية الكامنة وراء ذلك هي أن الدول التي تتبنى قوانين وأنظمة تعزز مساهمة المرأة في الأعمال التجارية والتنمية الاقتصادية تتمتع بميزة تنافسية أعلى.

أما مؤشر رأس المال البشري - المعيار الخامس - فيقيس عاملاً واحدًا من عوامل التنافسية في الدولة وهو رأس المال البشري، وعلى وجه التحديد التعليم والصحة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مؤشر رأس المال البشري يختلف عن المعايير الأخرى المدرجة في هذا التقرير من خلال توقع مستوى الإنتاجية، وبالتالي القدرة التنافسية. وبينما تصف المعايير الأخرى مكانة الدولة كما هي في الوقت الحاضر، فإن مؤشر رأس المال البشري يضع توقعات بشأن المكاسب وفقدان الإنتاجية استنادًا إلى الاتجاهات في زيادة رأس المال البشري.

07

أسباب اختيار المعايير

7 . أسباب اختيار المعايير

لقد اتخذ المركز الوطني للتنافسية قرارًا مدروسًا بالتركيز على هذه المعايير الخمسة للتقرير الأولي لأربعة أسباب رئيسية هي:

1. المكانة المرموقة: يتم تتبع المعايير الخمسة على نطاق واسع من قبل الحكومات على مستوى العالم وتتم مشاركتها على نطاق واسع في وسائل الإعلام العالمية، شهادةً على مكانتها المرموقة وسمعتها بين المستثمرين.

2. الموضوعية: إنها أكثر موضوعية نسبيًا من العديد من المعايير الأخرى التي تتضمن متغيرات لا تتوفر بشأنها بيانات للمملكة، وستتم إضافتها للتقرير مع تحسن آلية جمع البيانات.

3. التنوع المنهجي: تستخدم المعايير الخمسة منهجيات قياس مختلفة، ويتعلق أحد الاختلافات المنهجية الهامة بما إذا كان المؤشر وصفيًا أو تنبّئِيًا في طبيعته، حيث يقوم تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، وتقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD، إضافة لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال، وتقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون الصادران عن مجموعة البنك الدولي بتقييم الوضع كما هو. أما مؤشر رأس المال البشري فهو تنبّئي بطبيعته، يتنبّأ بالخسارة أو المكاسب المستقبلية في الإنتاجية (المحرك طويل الأجل للقدرة التنافسية) استنادًا إلى الفرضيات والاتجاهات المتعلقة بتراكم رأس المال البشري الحالي.

4. الشمولية: تقدم المعايير الخمسة مجتمعةً صورة شاملة عن مكانة المملكة التنافسية، في حين أن الجهات الحكومية تركز في معظمها على معايير قياس المجالات الخاضعة لها، فتدعو الحاجة إلى التعاون بين كافة الجهات.

08

بناء المعايير العالمية والمنهجيات

8. بناء المعايير العالمية والمنهجيات

الاختلافات في المنهجية: تتباين المؤشرات العالمية المدرجة في هذا التقرير في المعايير التي تغطيها، في تعريفها، وفي المنهجيات التي تستخدمها لقياسها:

التقرير العالمي	المؤشرات والمنهجية
تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF	يجمع المؤشر بيانات **12 محور أساسي و 103 مؤشرات** للتنافسية الوطنية: ▲ المؤسسات ▲ البنية التحتية ▲ تبني تقنيات الاتصالات والمعلومات ▲ استقرار الاقتصاد الكلي ▲ الصحة ▲ المهارات ▲ سوق المنتجات ▲ سوق العمل ▲ النظام المالي ▲ حجم السوق ▲ ديناميكية الأعمال ▲ القدرة على الابتكار مصادر البيانات المستخدمة في التقرير: ▲ **استطلاع رأي المدراء التنفيذيين (القطاع الخاص) يمثل 30% من نسبة البيانات.** ▲ **البيانات الدولية المتاحة، وخاصة بيانات المنظمات التابعة للأمم المتحدة، والتي تساهم بنسبة 70 % من البيانات المرتبطة بالمؤشرات.**
تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD	يركز الكتاب السنوي للتنافسية العالمية على **أربعة محاور رئيسية** عن التنافسية: ▲ الأداء الاقتصادي ▲ الكفاءة الحكومية ▲ كفاءة قطاع الأعمال ▲ البنية التحتية ▲ **هذه المحاور الأربعة تتفرع إلى 20 محور فرعي، وتتضمن 235 مؤشرًا.** ▲ **61% من بيانات التقرير يتم الحصول عليها من المصادر الدولية والجهات المختصة في الدول، أما النسبة المتبقية 39% فهي مستقاة من استطلاع رأي القطاع الخاص.**

8. بناء المعايير العالمية والمنهجيات

التقرير العالمي	المؤشرات والمنهجية
تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي	يركز التقرير على **المؤشرات العشرة** التالية: ▲ بدء النشاط التجاري ▲ استخراج تراخيص البناء ▲ الحصول على الكهرباء ▲ تسجيل الملكية ▲ الحصول على الائتمان ▲ حماية أقلية المستثمرين ▲ دفع الضرائب ▲ التجارة عبر الحدود ▲ إنفاذ العقود ▲ تسوية حالات الإفلاس تجمع منهجية التقرير ما يلي: ▲ **دراسة مفصلة للوائح والإجراءات الوطنية.** ▲ **استطلاع آراء المختصين في مجال الأعمال (المحامون، القضاة، كتاب العدل، المحاسبون، المعماريون، المهندسون، وغيرهم من المختصين) بشأن مدى تطبيق اللوائح والإجراءات.**
تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون الصادر عن مجموعة البنك الدولي	تتمحور مؤشرات التقرير حول تفاعل النساء مع القانون في كافة مراحل حياتهن المهنية، وتتماشى مع القرارات الاقتصادية التي تتخذها النساء في مختلف مراحل حياتهن. يركز التقرير على **8 مؤشرات** أساسية: ▲ التنقل ▲ مكان العمل ▲ الأجر ▲ الزواج ▲ رعاية الأطفال ▲ ريادة الأعمال ▲ الأصول والممتلكات ▲ التقاعد تجمع منهجية التقرير ما يلي: ▲ **تحليل القوانين والإجراءات واللوائح لكل بلد حول المؤشرات الرئيسية الثمانية أعلاه.** ▲ **استطلاع رأي الخبراء القانونيين والمجتمع وفرق عمل البنك الدولي في الدول المختلفة.**

8. بناء المعايير العالمية والمنهجيات

التقرير العالمي	المؤشرات والمنهجية
مؤشر رأس المال البشري الصادر عن مجموعة البنك الدولي	يتم جمع بيانات مؤكدة عن **خمسة مؤشرات رئيسية**: ▲ احتمالية البقاء على قيد الحياة حتى سن الخامسة ▲ السنوات الدراسية المتوقعة للطفل ▲ درجات الاختبار ▲ معدل البقاء على قيد الحياة للبالغين ▲ معدل وقف النمو بين الأطفال ▲ **استنادًا إلى البيانات المتعلقة بالمؤشرات المذكورة أعلاه، فإن مؤشر رأس المال البشري يقيس العمر المتوقع بالمقارنة مع الدول التي توفر معايير صحية وتعليمية عالية.** ▲ **يتم قياس الخسارة / المكاسب في الإنتاجية الاقتصادية المستقبلية بناءً على الفرضية المذكورة أعلاه.**

جدول 2 : الاختلافات في المنهجية بين التقارير العالمية

الاختلافات في نطاق المتغيرات: قد تختلف التقارير العالمية أيضًا في ما يتعلق بتعريفاتها ونطاق المتغيرات التي تغطيها، وقد يتضمن مؤشران نفس المتغيرات، وقد يكون تركيزهما ونطاقهما وتغطيتهما مختلفين. على سبيل المثال، التعليم والمهارات هو مجال يقاس في كل من تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF ومؤشر رأس المال البشري، والتركيز في كلٍ منها مختلف. في إطار المؤشر الأول، تعريف المهارات هو أوسع نطاقًا، ويقاس في معظمه من خلال تصورات المدراء التنفيذيين للجودة، أما في إطار مؤشر رأس المال البشري، فينصب التركيز على مهارات طلاب مراحل التعليم العام قبل الجامعي، ويتم قياسها عمومًا من خلال نتائج التعليم الموضوعية التي يتم تعيينها لسنوات الدراسة.

إن الاستنباط من نتائج التقارير أمر صعب، ولكنها مجتمعةً، قد تقدم لصناع القرار وجهات نظر حول الأبعاد المختلفة للتنافسية.

09

تقرير التنافسية الوطنية لعام 2019

9. تقرير التنافسية الوطنية لعام 2019

المملكة في مسيرة التقدم المستقبلية: بشكل عام، يرسم هذا التقرير صورةً للمملكة العربية السعودية كدولة تتبنى خطة إصلاحية مستمرة وتحقق تقدمًا في التقارير السنوية:

التقارير	المرتبة السابقة	المرتبة الحالية	التغيير
تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي يقارن 141 دولة	39	36	+3
الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية يقارن 63 دولة	39	26	+13
تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي يقارن 190 دولة	92	62	+30
تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون الصادر عن مجموعة البنك الدولي (درجة وليس ترتيب) يقارن 190 دولة	31.8	70.6	+38.8
مؤشر رأس المال البشري الصادر عن مجموعة البنك الدولي يقارن 157 دولة	غير متوفر	73	-

جدول 3 : أداء المملكة في التقارير العالمية

التقدم واسع النطاق: نفذت المملكة إصلاحات واسعة النطاق، تغطي العديد من المجالات وذلك بتعاون كافة الجهات الحكومية بهدف تعزيز القدرة التنافسية الوطنية. ويعتبر هذا النهج بإدارة المركز الوطني للتنافسية، نموذجا لاستمرارية الإصلاحات مستقبلًا.

الأكثر إصلاحًا: المملكة هي الدولة الأكثر إصلاحًا بين الدول المشاركة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، وتقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون الصادران عن مجموعة البنك الدولي، مما يؤكد أهمية الإصلاحات التي نفذتها المملكة للارتقاء بتنافسيتها عالميًا.

الأكثر تقدمًا: وبالمثل، فإن قفزة المملكة التي بلغت 13 مرتبة في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD، حيث أصبحت الدولة الأكثر تحسنًا مقارنة بالعام الماضي، تعزز النتائج الإيجابية في مؤشرات أخرى.

عام إيجابي للمملكة: رغم أن بعض أهداف رؤية 2030 لم تتحقق بعد ومنها أن تكون المملكة ضمن الدول الـ 10 الأكثر تنافسية في العالم، إلا أن الحكومة تنفذ إصلاحات تدفع المملكة في هذا الاتجاه.

10

تقرير التنافسية العالمية 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

10. تقرير التنافسية العالمية 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

1 . نبذة عن التقرير

إن تقرير التنافسية العالمية هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويستند إلى أداء كل دولة في مؤشر التنافسية العالمية، وهو مقياس يدمج الأبعاد الكلية والجزئية للتنافسية في معيار متكامل واحد. ويستند المؤشر إلى نظرية التنافسية كنتيجة للتفاعل بين المؤسسات وإجراءات السياسة العامة والعوامل المتصلة بأربعة ابعاد للاقتصاد الوطني:

(1) البيئة الممكنة، (2) رأس المال البشري، (3) الأسواق، و (4) الابتكار. ولقياس أداء البلدان على نحو ملموس وفقًا لهذه الابعاد، يستخدم التقرير 103 مؤشرات، مجمعةً في **12 محور:**

1. البيئة الممكنة

2. رأس المال البشري

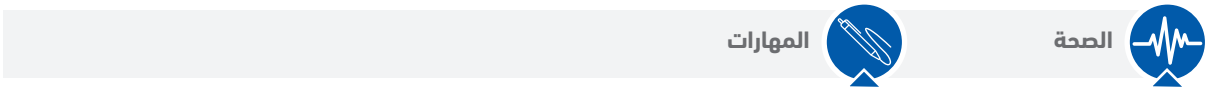

3. الأسواق

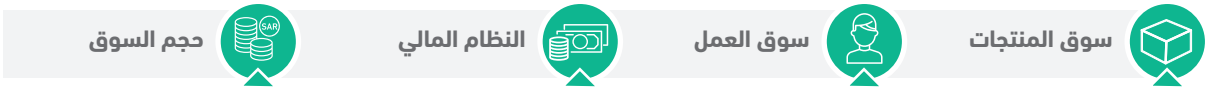

4. منظومة الابتكار

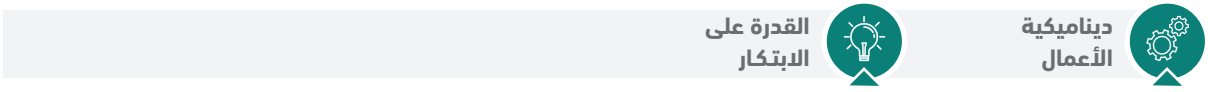

الشكل 1: أبعاد ومحاور تقرير التنافسية العالمية

10. تقرير التنافسية العالمية 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

2. الأداء الإجمالي للمملكة

سنغافورة الأولى عالميًا: على الصعيد العالمي، تعتبر سنغافورة أكثر الدول تنافسية في العالم، متفوقةً بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية، التي احتلت هذه المرتبة في عام 2018:

المرتبة	الدولة	التغيير 2019 - 2018	مجموع النقاط
1	سنغافورة	▲ +1	84.8
2	الولايات المتحدة الأمريكية	▼ -1	83.7
3	هونج كونج	▲ +4	83.1
4	هولندا	▲ +2	82.4
5	سويسرا	▼ -1	82.3
6	اليابان	▼ -1	82.3
7	ألمانيا	▼ -4	81.8
8	السويد	▲ +1	81.2
9	المملكة المتحدة	▼ -1	81.2
10	الدنمارك	— 0	81.2

جدول 4 : أكثر 10 دول تنافسية في تقرير التنافسية العالمية

المملكة تتفوق على 105 دول: بمجموع 70 نقطة، انتقلت المملكة إلى المرتبة 36 من بين 141 دولة، متقدمة بـ 3 مراتب مقارنةً بالعام 2018.

الدولة الـ 6 الأكثر تقدمًا في العالم: تعد المملكة سادس أكثر الدول تقدمًا حيث سجلت 2.5 نقطة تحسن مقارنةً بعام 2018، متفوقةً بذلك على 135دولة.

10. تقرير التنافسية العالمية 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

الدولة	مجموع نقاط 2018	مجموع نقاط 2019	التغيير
فيتنام	58.1	61.5	▲ +3.5
الكويت	62.1	65.1	▲ +3.0
غينيا	43.2	46.1	▲ +2.9
أذربيجان	60.0	62.7	▲ +2.7
بوروندي	37.5	40.3	▲ +2.7
المملكة العربية السعودية	67.5	70.0	▲ +2.5

جدول 5 : أفضل الدول تقدمًا في تقرير التنافسية العالمية

ثالث أكثر الدول العربية تنافسية: المملكة هي ثالث أكثر الدول تنافسية في العالم العربي إلى جانب الإمارات العربية المتحدة، مقارنة مع 12 دولة عربية مشاركة في التقرير.

المرتبة 16 بين دول مجموعة العشرين (G20) من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والـ (11) من حيث التنافسية: تقدمت المملكة العربية السعودية إلى المرتبة (16) بين اقتصادات دول مجموعة العشرين (G20) من حيث الناتج المحلي الإجمالي، كما احتلت المرتبة (11) للاقتصاد الأكثر تنافسية بين دول مجموعة العشرين. يشير هذا الأداء إلى تفوق المملكة مقارنة بـ (5) دول ذات اقتصادات أكبر ضمن مجموعة العشرين وهي:

(الهند، البرازيل، روسيا، المكسيك، وإندونيسيا). ويعتبر ذلك إنجازًا نوعيًا يجب أن تحافظ عليه المملكة.

10. تقرير التنافسية العالمية 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

ترتيب مجموعة العشرين	الدولة	الترتيب العالمي 2018	الترتيب العالمي 2019	التغيير (2019-2018)
1	الولايات المتحدة	1	2	-1
2	اليابان	5	6	-1
3	ألمانيا	3	7	-4
4	المملكة المتحدة	8	9	-1
5	كوريا الجنوبية	15	13	+2
6	كندا	12	14	-2
7	فرنسا	17	15	+2
8	أستراليا	14	16	-2
9	الصين	28	28	0
10	إيطاليا	31	30	+1
11	المملكة العربية السعودية	39	36	+3
12	روسيا	43	43	0
13	المكسيك	46	48	-2
14	إندونيسيا	45	50	-5
15	جنوب أفريقيا	67	60	+7
16	تركيا	61	61	0
17	الهند	58	68	-10
18	البرازيل	72	71	+1
19	الأرجنتين	81	83	-2

جدول 6 : ترتيب دول مجموعة العشرين وفقًا لتقرير التنافسية العالمية

10. تقرير التنافسية العالمية 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

3. تقدم المملكة في كل المحاور

يخفي متوسط الدرجات العامة، والتصنيف العام بعض الاختلافات الملحوظة في أداء المملكة في محاور مختلفة، مما يوضح مواطن القوة البارزة ومجالات التحسن.

يقدم التعمق في تحليل مكانة المملكة في المحاور الفرعية لمحة أكثر دقة عن قدرتها التنافسية في عام 2019م، مقارنة بالدول المشاركة. وقد حققت المملكة تقدمًا في مختلف المحاور أو حافظت على مكانتها العالمية مقارنة بالعام 2018م:

	المحور	ترتيب 2018	ترتيب 2019	التغيير (2018 – 2019)
بيئة ممكنة	المؤسسات	39	37	+2
	البنية التحتية	40	34	+6
	تبني تقنية المعلومات والاتصالات	54	38	+16
	استقرار الاقتصاد الكلي	1	1	0
رأس المال البشري	الصحة	64	58	+6
	المهارات	30	25	+5
الأسواق	سوق المنتجات	32	19	+13
	سوق العمل	102	89	+13
	النظام المالي	45	38	+7
	حجم السوق	17	17	0
منظومة الابتكار	ديناميكية الأعمال	114	109	+5
	القدرة على الابتكار	41	36	+5

الشكل 2 : أداء المملكة في تقرير التنافسية العالمية حسب المحاور

10. تقرير التنافسية العالمية 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

تحسن ملحوظ يتجاوز (10) درجات في (3) محاور: حققت المملكة العربية السعودية تقدمًا كبيرًا في (3) محاور بارزة، تمثلت في (تبني تقنيات الاتصالات والمعلومات، سوق المنتجات، وسوق العمل)، ما مكنها من تحقيق قفزة كبيرة في إجمالي نتائج التقرير. ويشير هذا الأداء إلى نجاح الإصلاحات التي نفذتها المملكة، بالرغم من أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير لتحسين الترتيب العام (انظر الشكل أدناه).

4. خريطة التنافسية توضح مكامن القوة والضعف المختلفة

مع استمرار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والبرامج التنفيذية لرؤية 2030، تعمل المملكة باستمرار على الارتقاء بتنافسيتها عالميًا.

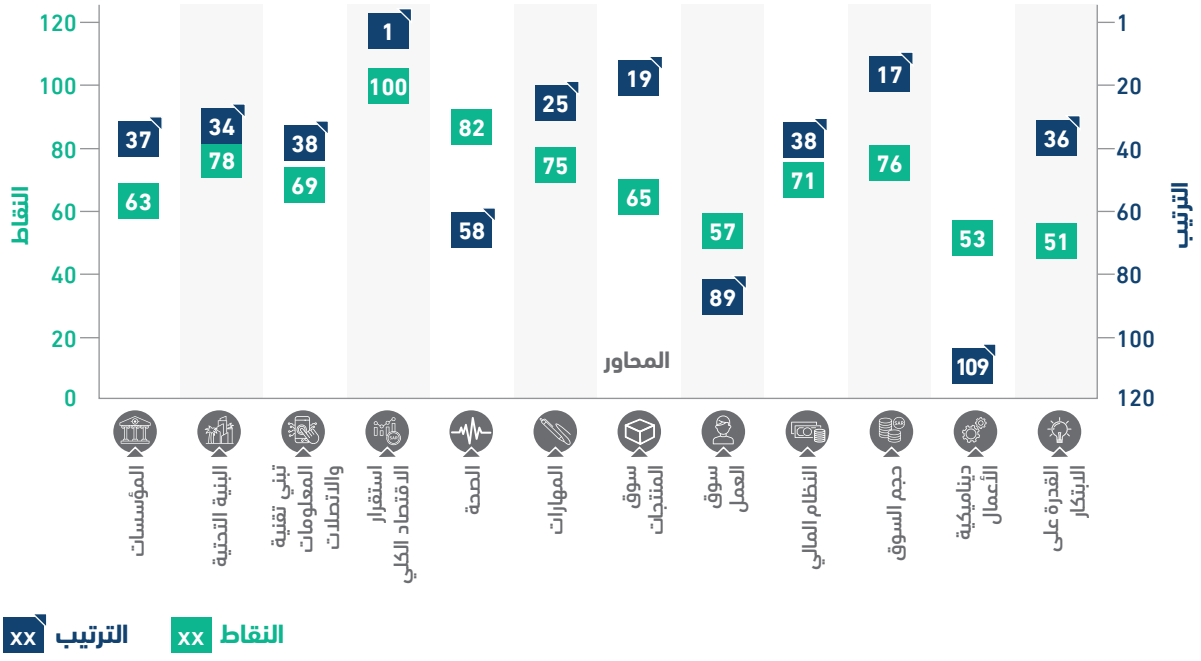

الشكل 3 : خارطة تنافسية المملكة العربية السعودية

الدولة الرائدة عالميًا في استقرار الاقتصاد الكلي: يعد استقرار الاقتصاد الكلي للمملكة العامل الأساسي لقدرتها التنافسية، حيث تصدرت دول العالم بحصولها على درجة كاملة بنسبة 100% في هذا المحور، متفوقة على تصنيفها الكلي في مؤشر التنافسية العالمية للاقتصاد، حيث حققت المرتبة الـ (36). وتجدر الإشارة إلى أن المملكة تضاهي أفضل دول العالم بجمعها بين انخفاض معدل التضخم، وإدارة الدين التي تحظى بأصداء إيجابية.
ويعتبر هذا الإنجاز جديرًا بالثناء، لا سيما بالنظر إلى الأهمية التي يوليها المستثمرون الأجانب لبيئة الأعمال في قراراتهم بالاستثمار في الأسواق الناشئة المحتملة.

ضمن أفضل (20) دولة في (3) محاور: صُنفت المملكة من بين أفضل (20) دولة في العالم في (3) محاور: استقرار الاقتصاد الكلي-المرتبة (1)، حجم السوق-المرتبة (17)، وسوق المنتجات-المرتبة (19) إضافة إلى تصنيفها الكلي في المرتبة الـ (36).

10. تقرير التنافسية العالمية 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

ضمن أفضل (40) دولة في (6) محاور: صُنفت المملكة أيضًا ضمن أفضل (40) دولة حول العالم في (6) محاور: المهارات (25)، البنية التحتية (34)، القدرة على الابتكار (36)، المؤسسات (37)، النظام المالي (38)، وتبني تقنيات الاتصالات والمعلومات (38).

ضمن أدنى (50) دولة في (3) محاور: أثرت (3) محاور سلبًا على الأداء العام للمملكة، مما أدى لتراجعه إلى ما دون متوسط ترتيبه: ديناميكية الأعمال (109)، سوق العمل (89) والصحة (58). ومن المتوقع أن يتحسن ترتيب المملكة مستقبلًا بشكل كبير في ديناميكية الأعمال، نظرًا لأدائها الممتاز في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2020م، الصادر عن مجموعة البنك الدولي.

بشكل عام، صنفت المملكة ضمن أفضل (40) دولة تنافسية في العالم، وذلك بفضل أدائها في (9) محاور، في حين دفعت (3) محاور الأداء العام للمملكة إلى الانخفاض.

5. تحليل مفصل

السياسات الحكومية والبرامج التنفيذية تنعكس مباشرة على المحاور الفرعية، والإصلاحات المنفذة هي العامل الأساسي الذي يعزز أداء المملكة في المحور الفرعي والمؤشر بأكمله.

أهم (10) عوامل تقدم فيها ترتيب المملكة مقارنة بالعام الماضي: الإصلاحات التي نفذتها المملكة خلال العام الماضي أدت إلى تقدمها في عدة محاور، وقد قفزت (123) مرتبة في مؤشر فجوة الائتمان بعد تنفيذ إصلاحات في القطاع المالي، وهي أكبر قفزة للمملكة في المؤشرات الـ (103) التي يقيسها التقرير.

10. تقرير التنافسية العالمية 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

المحور	المؤشر	ترتيب 2018م	ترتيب 2019م	التغيير
النظام المالي	فجوة الائتمان	124	1	+123
المؤسسات	شفافية الموازنة	127	96	+31
تبني تقنيات الاتصالات والمعلومات	مستخدمو الإنترنت	44	13	+31
المهارات	سهولة إيجاد الموظفين	45	14	+31
البنية التحتية	كفاءة خدمات القطارات	50	26	+24
البنية التحتية	الحصول على مياه غير صالحة للشرب	79	56	+23
سوق العمل	ممارسات التوظيف والفصل	37	14	+23
المهارات	جودة التدريب المهني	53	35	+18
المهارات	مهارات الخريجين	50	32	+18
النظام المالي	تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة	36	19	+17

جدول 7 : أهم (10) مؤشرات حققت تقدمًا مقارنة بالعام الماضي في تقرير التنافسية العالمية

أكثر (10) مؤشرات شهدت تراجعًا مقارنة بالعام الماضي: تغطي أكثر (10) مؤشرات شهد فيها أداء المملكة تراجعًا مقارنة بالعام الماضي عدة محاور. وتجدر الإشارة إلى أن الفارق الزمني بين إصدار تقرير التنافسية العالمي من المنتدى الاقتصادي العالمي، وإصدار البيانات من المنظمات الدولية في موعدها المحدد قد يؤثر بشكل سلبي على النتائج.

10. تقرير التنافسية العالمية 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

المحور	المؤشر	ترتيب 2018م	ترتيب 2019م	التغيير
تبني تقنيات الاتصالات والمعلومات	اشتراكات الإنترنت ذات النطاق العريض الثابت	81	89	-8
حجم السوق	واردات السلع والخدمات	114	120	-6
البنية التحتية	كثافة السكك الحديدية	97	102	-5
النظام المالي	القروض المتعثرة	17	21	-4
سوق العمل	تكاليف الاستغناء عن العمالة الزائدة	104	108	-4
النظام المالي	القيمة السوقية	29	32	-3
القدرة على الابتكار	أهمية المراكز البحثية	37	40	-3
ديناميكية الأعمال	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري	97	100	-3
سوق العمل	المرونة في تحديد الأجور	18	20	-2
المؤسسات	حالات الفساد	50	52	-2

جدول 8 : أكثر (10) مؤشرات شهدت تراجعًا مقارنة بالعام الماضي في تقرير التنافسية العالمية

تقدم المملكة يفوق تراجعها: إن استخدام متوسط التغيير في ترتيب أكثر (10) مؤشرات تحسن فيها أداء المملكة وأكثر (10) مؤشرات تراجع فيها أداؤها كبديل لقياس الاتجاه العام للتغيير، يوضح أن التقدم يفوق التراجع بكثير، حيث بلغ متوسط التقدم في أكثر (10) مؤشرات تم تحسينها (40) مرتبة، فيما بلغ متوسط تراجع المؤشرات (4) مراتب فقط، مع ثبات الأداء في المؤشرات الأخرى، مما يدل على الأثر الإيجابي للإصلاحات التي نفذتها المملكة مقارنة بدول أخرى.

أفضل (10) مؤشرات في عام 2019م: فيما تحتل المملكة المرتبة الـ (36) على مستوى العالم، تم تصنيفها ضمن أفضل (10) دول في العالم في (10) مؤشرات، محققة المرتبة الأولى عالميًا في (4) منها. وتنعكس العديد من الإصلاحات التي نفذتها المملكة تماشيًا مع رؤية 2030 على التحسن الملحوظ لأداء المملكة في المؤشرات التالية:

10. تقرير التنافسية العالمية 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

المحور	المؤشر	الترتيب	أفضل الدول
استقرار الاقتصاد الكلي	التضخم	1	88 دولة
استقرار الاقتصاد الكلي	ديناميكيات الدين	1	34 دولة
البنية التحتية	ربط الطرق	1	3 دول
النظام المالي	الفجوة الائتمانية	1	98 دولة
المؤسسات	استجابة الحكومة للتغيير	2	سنغافورة
المؤسسات	رؤية الحكومة طويلة الأجل	2	سنغافورة
المؤسسات	حوكمة المساهمين	2	كازاخستان
سوق المنتجات	تأثير الضرائب والإعانات في المنافسة	7	سنغافورة
ديناميكية الأعمال	نمو الشركات الابتكارية	7	الولايات المتحدة/ السويد
المؤسسات	موثوقية خدمات الشرطة	8	فنلندا
القدرة على الابتكار	تنوع القوى العاملة	8	سنغافورة
المؤسسات	عبء اللوائح التنظيمية الحكومية	10	سنغافورة

جدول 9 : أفضل (10) مؤشرات للمملكة في تقرير التنافسية العالمية

ثاني أكثر الدول تنافسية في مؤشرين جديدين: أضاف تقرير التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشرين حديثين، هما استجابة الحكومة للتغيير، ورؤية الحكومة طويلة الأجل. وقد احتلت المملكة المرتبة الـ (2) كأكثر الدول تنافسية في كلا المؤشرين، مما يعكس أهداف صدور التقرير: **إطلاق رؤية 2030، والتزام المملكة بتنفيذ الإصلاحات، مما أدى إلى تقدم المملكة في عدد من المؤشرات التي يقيسها التقرير.**

10. تقرير التنافسية العالمية 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

أدنى (10) مؤشرات في عام 2019م: المملكة هي ضمن أفضل (10) دول تنافسية في (10) مؤشرات، وبالمقابل أدت (10) مؤشرات أخرى إلى تراجع مستوى المملكة لتكون بين أدنى (10) دول وهي كالتالي:

المحور	المؤشر	الترتيب	أفضل الدول
المؤسسات	حرية الصحافة	138	النرويج
ديناميكية الأعمال	الإطار التنظيمي للإفلاس	135	6 دول
ديناميكية الأعمال	معدل تسوية حالات الإفلاس	133	اليابان
سوق العمل	نسبة النساء العاملات مقارنة بالرجال	132	4 دول
حجم السوق	واردات السلع والخدمات	120	هونج كونج
سوق العمل	حقوق العمال	116	سلوفاكيا/السويد
النظام المالي	أقساط التأمين	111	17 دولة
سوق العمل	تكاليف الاستغناء عن العمالة الزائدة	108	8 دول
المؤسسات	معاهدات البيئة المطبقة	107	6 دول
ديناميكية الأعمال	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري	100	نيوزيلاندا

جدول 10 : أدنى (10) مؤشرات للمملكة في تقرير التنافسية العالمية

إصلاحات لم يتم رصدها بشكل كامل: نفذت المملكة العديد من الإصلاحات المرتبطة بعمل المرأة وبيئة الأعمال التي رصدها تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون 2020، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادرين عن مجموعة البنك الدولي، إلا أنها لم تنعكس في بعض المؤشرات أعلاه، مثل الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري، وذلك بسبب الفارق الزمني بين نشر بيانات البنك الدولي، وإصدار المنتدى الاقتصادي العالمي لتقرير التنافسية العالمي.

10. تقرير التنافسية العالمية 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

6. التوصيات

تواصل المملكة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تمس كافة القطاعات الاقتصادية تماشيًا مع رؤية 2030، وقد تم رصد معظمها في المحاور والمؤشرات التي يغطيها تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. ويتوقع أن يُحدث البدء في تنفيذ باقي الإصلاحات تأثيرًا إيجابيًا على تنافسية المملكة عالميًا.

وتجدر الإشارة إلى أن النتائج التي تحققها المملكة في أي من المؤشرات تستخدم بغرض التوجيه، ولا تحل بأي حال من الأحوال مكان الأدوات التحليلية الأساسية لصنع السياسات.

تشمل بعض الإجراءات قصيرة ومتوسطة المدى التي قد ترفع تنافسية المملكة في العوامل التالية:

1. التركيز على الإصلاحات المتعلقة بسوق العمل، وديناميكية الأعمال: تسبب هذان المحوران بتراجع التنافسية العامة للمملكة، وهما المجالان التي تبدو فيهما المملكة أقل تنافسية (انظر خريطة التنافسية أعلاه)، وذلك من خلال التركيز على الإصلاحات التي تشمل مؤشرات عدة تندرج تحت هذين المحورين، وقد تتمكن المملكة من رفع أدائها ضمنهما لتصل على الأقل إلى نفس مستوى القدرة التنافسية للمحاور الأخرى التي حظيت بترتيب أعلى.

2. الحفاظ على موقع المملكة الريادي في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي: تسعى الدول للارتقاء بتنافسيتها عالميًا، وتواصل تنفيذ الإصلاحات ودعم الابتكار، ويعتبر حفاظ المملكة على ريادتها في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي وأداؤها في أفضل (10) مؤشرات محددة في التقرير بنفس أهمية تقدم ترتيبها في المؤشرات التي حصلت فيها على أدنى تصنيف، كما يعد الاستقرار المالي والنقدي الذي تتمتع به المملكة، ومواصلة تنفيذ الإصلاحات حتى في مكامن القوة، أفضل استراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية.

3. الحفاظ على الزخم القوي للإصلاحات: تقدم المملكة في أكثر (10) مؤشرات تحسنًا تم تحديدها في هذا التقرير، أمثلة حية على قوة الإصلاحات الحكومية لتحول القدرة التنافسية للمملكة في عامٍ واحد، وقد يساهم إنشاء آلية مؤسسية موحدة بين الجهات الحكومية لنشر آلية تنفيذ الإصلاحات التي تشمل كافة المحاور، منها التي حققت فيها المملكة تقدمًا ملحوظًا وتلك التي حققت فيها تقدمًا أقل، والمحاور التي تراجعت المملكة فيها.

4. معالجة نقاط الضعف التي تم رصدها في أدنى (10) مؤشرات: ترصد أدنى (10) مؤشرات المتغيرات التي تكون فيها المملكة أقل تنافسية، وهي محاور الإصلاح التي يجب إعطاؤها الأولوية في التنفيذ، وذلك بسبب تأثيرها السلبي على تنافسية المملكة.

5. تنفيذ إصلاحات في السياسات الاقتصادية التي رصدتها محاور خريطة التنافسية: حدد تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (6) محاور في النطاق بين المرتبة الـ(20) والـ (40)، وهي المهارات (25)، البنية التحتية (34)، القدرة على الابتكار (36)، المؤسسات (37)، النظام المالي (38)، وتبني تقنية الاتصالات والمعلومات (38)، وقد يقدم التركيز على إصلاح مجالات الضعف في إطار هذه المحاور استراتيجية أخرى، لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي.

الحفاظ على قدرة تنافسية قوية تقف أمام تحديات الاقتصاد العالمي

11

الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD

11. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD

1. نبذة عن التقرير

الكتاب السنوي للتنافسية العالمية هو تقرير سنوي يصدر عن مركز التنافسية العالمية التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD في سويسرا. يحلل المؤشر الذي يعتمد عليه التقرير القدرة التنافسية الوطنية في 63 دولة من حيث «قدرة الدولة على خلق بيئة تحافظ على مزيد من القيمة لشركاتها للحفاظ عليها وتحقيق المزيد من الرخاء لشعبها» (مركز التنافسية العالمية التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية، 2014). وفي هذا الصدد، فإن الهدف الرئيسي للكتاب السنوي للتنافسية العالمية هو نفس هدف المنتدى الاقتصادي العالمي ألا وهو قياس العوامل والظروف التي تمكن إنتاجية الشركات، وبالتالي، تمنحها القدرة على المنافسة في السوق العالمية.

هذا، ويركز الكتاب السنوي للتنافسية العالمية على أربعة محاور رئيسية، تم تفصيلها في **(20) محورًا فرعيًا** وتقسيمها إلى 235 مؤشرًا. يظهر الشكل التالي توزيع المحاور الرئيسية التي تندرج منها المحاور الفرعية:

الأداء الاقتصادي	الكفاءة الحكومية	كفاءة قطاع الأعمال	البنية التحتية
الاقتصاد المحلي	المالية العامة	الإنتاجية	البنية التحتية الأساسية
التجارة الدولية	سياسة الضرائب	سوق العمل	البنية التحتية التقنية
الاستثمارات الدولية	إطار العمل المؤسسي	المالية	البنية التحتية العلمية
التوظيف	تشريعات بيئة الأعمال	ممارسات الإدارة	الصحة والبيئة
الأسعار	الإطار المجتمعي	المواقف والقيم	التعليم

الشكل 4 : المحاور الرئيسية والفرعية في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية

تم تحليل البيانات الخاصة بـ 61% من المؤشرات باستخدام نتائج الإحصائيات، و39% منها من خلال دراسات استقصائية في القطاع الخاص.

ويتضمن الكتاب السنوي للتنافسية العالمية العديد من المؤشرات التي يقيسها تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي،حيث سيكون التركيز في هذا التقرير على الإنجازات المتميزة للمملكة وذلك للإيجاز.

2. الأداء الإجمالي للمملكة

حققت المملكة أكبر تقدم تاريخي: حيث قفزت إلى المرتبة (26) بين 63 دولة يقيسها التقرير، أي بارتفاع 13 مرتبة عن المرتبة 39 التي احتلتها في العام 2018، مما يتوافق مع أداء المملكة في التقارير الأخرى ويؤكد أن إصلاحات الرؤية 2030 بدأت تؤتي ثمارها.

11. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD

الدولة السابعة الأكثر تنافسية بين دول مجموعة العشرين: تميزت المملكة بتصنيف أعلى من حجم الناتج المحلي الإجمالي بين دول مجموعة العشرين، حيث احتلت المرتبة (16) حسب حجم الناتج المحلي الإجمالي و المرتبة (7) من حيث القدرة التنافسية، متفوقة بذلك على الدول الرائدة في المجموعة، مثل كوريا الجنوبية واليابان وفرنسا وغيرها.

ترتيب مجموعة العشرين	الدولة	الترتيب العالمي 2018	الترتيب العالمي 2019	التغيير
1	الولايات المتحدة	1	3	-2
2	كندا	10	13	-3
3	الصين	13	14	-1
4	ألمانيا	15	17	-2
5	أستراليا	19	18	+1
6	المملكة المتحدة	20	23	-3
7	المملكة العربية السعودية	39	26	+13
8	كوريا الجنوبية	27	28	-1
9	اليابان	25	30	-5
10	فرنسا	28	31	-3
11	إندونيسيا	43	32	+11
12	الهند	44	43	+1
13	إيطاليا	42	44	-2
14	روسيا	45	45	0
15	المكسيك	51	50	+1
16	تركيا	46	51	-5
17	جنوب أفريقيا	53	56	-3
18	البرازيل	60	59	+1
19	الأرجنتين	56	61	-5

جدول 11 : ترتيب المملكة في دول مجموعة العشرين في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية

11. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD

3. تحليل مفصل

تقدم ترتيب المملكة في 3 محاور: حققت المملكة تقدمًا متميزًا في ترتيبها في 3 محاور رئيسية للقدرة التنافسية، مما يؤكد أن المكاسب شاملة ولا تقتصر على عوامل محددة، كما تشير إلى أهمية تنفيذ إصلاحات الرؤية 2030 بالتعاون بين كافة الجهات الحكومية. ومن ناحية أخرى، تراجع ترتيب المملكة في محور الأداء الاقتصادي.

المحور	ترتيب عام 2018	ترتيب عام 2019	التغيير
الكفاءة الحكومية	30	18	+12
كفاءة قطاع الأعمال	45	25	+20
البنية التحتية	44	38	+6

جدول 12 : التطورات التي طرأت على المحاور الثلاثة للمملكة في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية

المملكة تتقدم في عدد من المحاور الفرعية: حققت المملكة تقدمًا في عدة محاور فرعية، مما أدى إلى تقدم أدائها العام.

المالية العامة مجال للإصلاح في ظل الكفاءة الحكومية: حققت المملكة تقدمًا بـ (36) مرتبة مقارنة بالعام 2018، فالمالية العامة هي مجال الإصلاح في محور الكفاءة الحكومية الذي حققت فيه المملكة أعلى تقدم. ويتماشى هذا الإنجاز مع أداء المملكة في تقرير التنافسية العالمية للعام 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. والجدير بالذكر أن المملكة مستمرة في تنفيذ الإصلاحات للمحافظة على حسن إدارة المالية العامة.

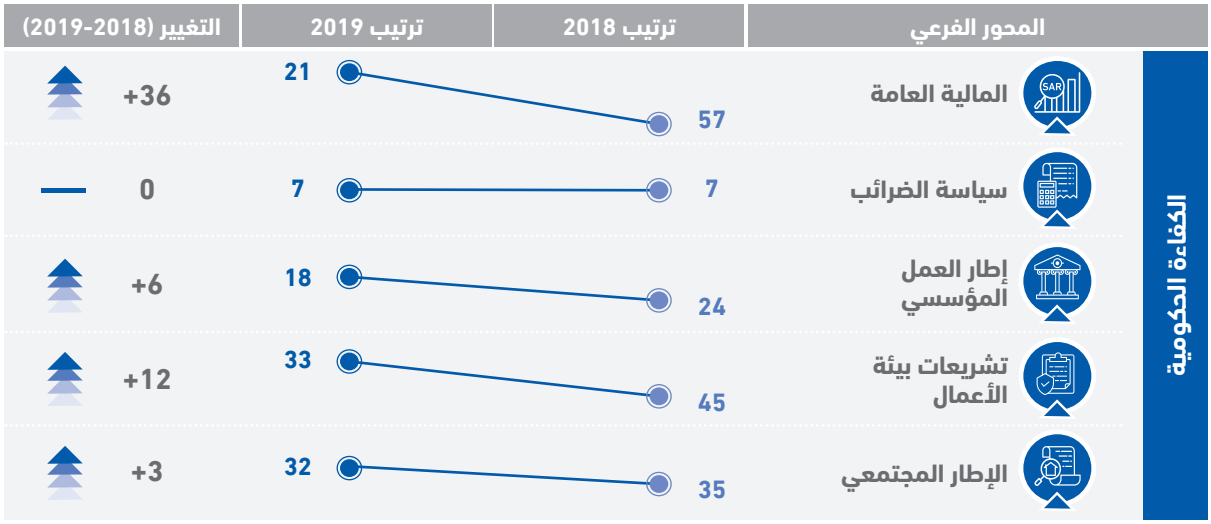

الشكل 5 : أداء المملكة في المحاور الفرعية للكفاءة الحكومية

11. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD

المملكة حققت أكبر تقدم في محور إصلاحات سوق العمل ضمن محور كفاءة قطاع الأعمال:
تستمر المملكة بتنفيذ الإصلاحات لمعالجة أوجه القصور في سوق العمل، وقد بدأت تؤتي ثمارها.

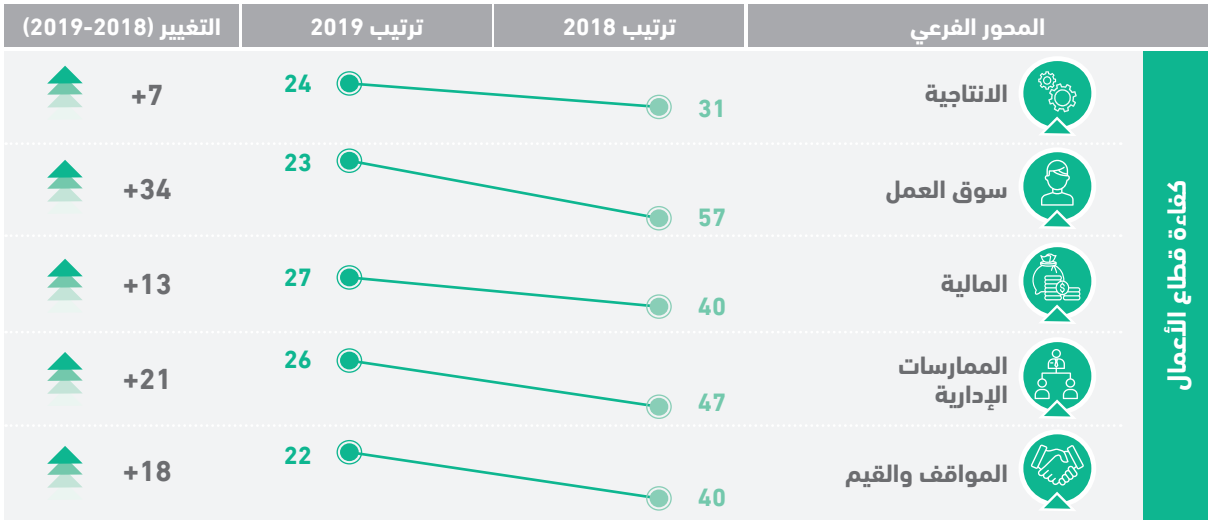

الشكل 6 : أداء المملكة في المحاور الفرعية لكفاءة قطاع الأعمال

المملكة حققت أكبر تقدم في محور البنية التحتية الأساسية ضمن محور البنية التحتية:
نفذت المملكة إصلاحات لتسهيل الحصول على الكهرباء ورفع جودة المطارات، مما أدى إلى تقدمها بـ (15) مرتبة في محور البنية التحتية الأساسية، وهو أعلى تقدم بين المحاور الفرعية التي تندرج ضمن محور البنية التحتية.

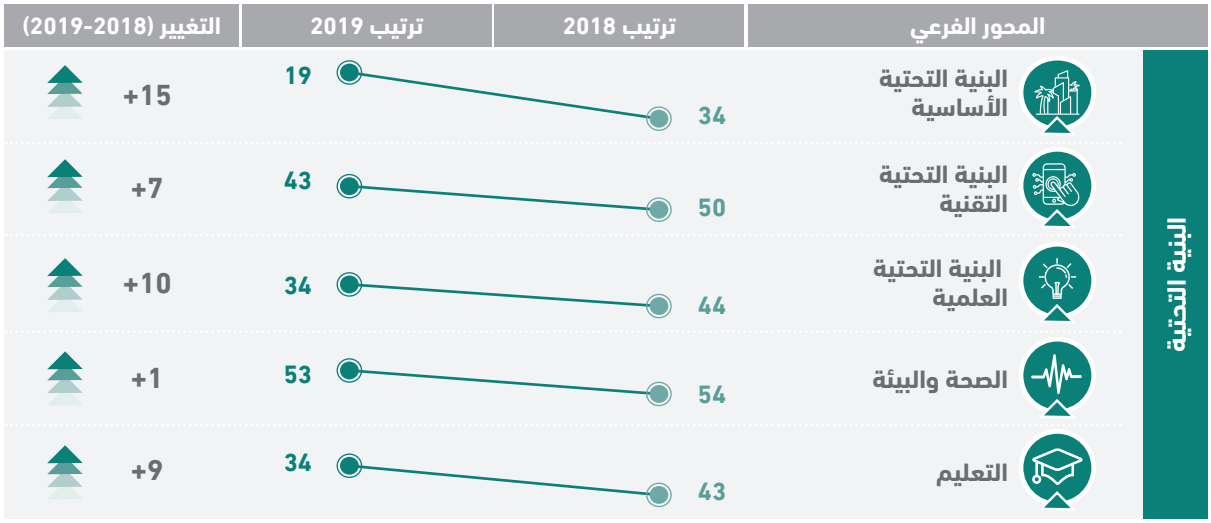

الشكل 7 : أداء المملكة في المحاور الفرعية للبنية التحتية

11. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD

أفضل 10 مؤشرات تقدمًا: حققت المملكة تقدمًا ملحوظًا في العديد من محاور الإصلاح، وفي ما يلي أفضل عشرة مؤشرات شهدت فيها تقدمًا:

المؤشر	قيمة 2018	قيمة 2019	التغيير
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	-0.7%	2.2%	2.27
صادرات التقنية	0.77%	2.93%	2.16
رصيد الحساب الجاري	2.67%	9.24%	6.57
إجمالي تكوين رأس المال	-10.81%	-0.03%	10.78
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد	-3.21%	-0.24%	2.97
تكلفة الكهرباء للمصانع (دولار لكل كيلوواط)	0.100	0.050	0.05
فائض / عجز الموازنة الحكومية٪	-8.97%	-4.63%	4.34
عدد براءات الاختراع المطبقة	18	26.6	8.60
صادرات البضائع (مليار دولار)	218.17	299.10	80.93
الإعانات الحكومية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي	1.72%	1.09%	0.63

جدول 13 : أفضل عشرة مؤشرات تقدمًا للمملكة بحسب الكتاب السنوي للتنافسية العالمية

11. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD

بعض مجالات القوة: تم في بعض المؤشرات، تصنيف المملكة ضمن أفضل 10 دول في العالم:

المحور	المؤشر	الترتيب 2019	الدول الأعلى ترتيبًا
كفاءة قطاع الأعمال	نمو القوى العاملة	1	-
الأداء الاقتصادي	نمو صادرات البضائع	2	قبرص
البنية التحتية	تكلفة الكهرباء للمصانع (دولار لكل كيلوواط)	4	آيسلندا
الكفاءة الحكومية	التكاتف الاجتماعي	5	الدنمارك
الأداء الاقتصادي	رصيد الحساب الجاري	7	الإمارات العربية المتحدة
البنية التحتية	الأمن السيبراني في الشركات	7	الإمارات العربية المتحدة
الكفاءة الحكومية	المالية العامة	9	سنغافورة
البنية التحتية	الاستثمار في الاتصالات	10	الهند

جدول 14 : بعض مجالات قوة المملكة حسب الكتاب السنوي للتنافسية العالمية

بعض مجالات الضعف: أدت بعض مجالات الضعف إلى تدني مستوى الأداء العام للمملكة كما هو موضح أدناه:

المحور	المؤشر	الترتيب 2019	الدول الأعلى ترتيبًا
البنية التحتية	صادرات خدمات الاتصالات والمعلومات	61	ايرلندا
الأداء الاقتصادي	تركيز الصادرات حسب المنتج	60	كرواتيا
الأداء الاقتصادي	البطالة بين الشباب	57	اليابان
البنية التحتية	مشتركو النطاق العريض المتنقل	56	3 دول
الكفاءة الحكومية	المستثمرون الأجانب	52	النمسا
الكفاءة الحكومية	تكاليف الاستغناء عن العمالة الزائدة	47	17 دولة
كفاءة بيئة الأعمال	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	43	ألمانيا
الكفاءة الحكومية	أنظمة العمل	38	الدنمارك
كفاءة قطاع الأعمال	إنتاجية القوى العاملة	35	سويسرا

جدول 15 : مجالات ضعف المملكة حسب الكتاب السنوي للتنافسية العالمية

11. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2019 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD

4. توصيات

1. الحفاظ على زخم التغيير: إن الإنجاز الكبير الذي حققته المملكة في عام واحد هو نتيجة الإصلاحات التي تم تنفيذها بما يتماشى مع سياسات وبرامج رؤية 2030. وبالحفاظ على نفس الزخم نحو التغيير، تستمر المملكة في تحسين القدرة التنافسية في جميع المحاور والمؤشرات.

2. التركيز على عوامل البنية التحتية والأداء الاقتصادي: مقارنة بالعوامل الأخرى، لم تحقق المملكة تقدمًا ملفتًا في هذين المحورين، لا سيما عامل الأداء الاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أن التركيز على المؤشرات في ظل هذه المحاور سيعزز القدرة التنافسية للمملكة.

3. معالجة مجالات الضعف في المؤشرات ذات الأداء المنخفض : هناك العديد من الإصلاحات التي ما زالت المملكة تعمل على تنفيذها للارتقاء بتنافسيتها عالميًا.

12

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

12. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

1. نبـذة عن التقـرير

يصـدر تقريـر ممارسـة أنشـطة الأعمـال عـن مجموعـة البنـك الدولـي سـنويًا، حيـث يرصـد التغيـرات فـي بيئـة الأعمـال فـي (190) دولـة حـول العالـم، ويركـز علـى الإصلاحـات التـي تنفذهـا الـدول لتخفيـف الأعبـاء التنظيميـة والإجرائيـة التـي تحـد مـن إنشـاء شـركات جديـدة، أو تعيـق توسـع الشـركات القائمـة.

يعتمـد التقريـر علـى إصلاحـات البيئـة التنظيميـة التـي تدعـم رواد الأعمـال وتعـزز كفـاءة الاسـتثمار علـى مسـتوى الاقتصـاد الكلـي، وتسـاهم الإصلاحـات فـي دعـم النمـو الاقتصـادي، خلـق فـرص العمـل، وتعزيـز المنافسـة فـي السـوق.

تُظهـر الدراسـات التجريبيـة، الارتبـاط بيـن بيئـة الأعمـال والنتائـج التنمويـة علـى الصعيـد الوطنـي، وتُبيـن إحـدى هـذه الدراسـات وجـود علاقـة مباشـرة بيـن حقـوق الملكيـة، أنظمـة التراخيـص، ونمـو الناتـج المحلـي الإجمالـي (المصـدر: تقريـر ممارسـة أنشـطة الأعمـال 2020 – صفحـة 2)، ممـا يؤكـد أن إصلاح بيئـة الأعمـال ليـس غايـة بحـد ذاتـه، وإنمـا اسـتراتيجية فعالـة للنمـو الاقتصـادي.

يقيـس التقريـر **(12) مؤشـرًا** ترصـد مختلـف أبعـاد بيئـة الأعمـال (لـم يتـم إدراج المؤشـرين الأخيريـن فـي ترتيـب الـدول لهـذا العـام):

الشكل 8 : مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

12. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

يستخدم هذا التقرير منهجية تجمع بين دراسة مفصلة للأنظمة والإجراءات ودراسة استقصائية للعاملين في قطاع الأعمال (المحامون، القضاة، كتاب العدل، المحاسبون، المعماريون، المهندسون، وغيرهم من المختصين) بشأن مدى تطبيق هذه الأنظمة في الممارسة العملية.

بناءً على هذه المنهجية، يتم منح الدول درجة تتراوح بين (0 و100)، من خلال رصد عدد الإصلاحات التي نفذتها، ومدى تشابهها مع الإصلاحات المنفذة في الدول الأفضل أداء. وتشير الدرجة الأعلى للدولة على سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وحماية أفضل للحقوق والاستثمارات، وبناءً على مجموع الدرجات يتم تصنيف الدول ومقارنتها.

2. الأداء العام للمملكة

الدولة الأكثر إصلاحًا: المملكة هي ضمن الدول الأكثر إصلاحًا في العالم من خلال تنفيذ (9) إصلاحات، حيث سجلت هذا العام (71.6) درجة مقارنة بـ (36.8) في العام الماضي.

أعلى تقليص للفجوة مع الدول الرائدة في عام واحد: من خلال أدائها، نجحت المملكة في تقليص الفجوة مع أفضل الدول أداءً بـ (7.7) نقطة، وهي الأعلى في العالم.

أعلى تقدم في التصنيف العالمي: حققت المملكة تقدمًا بـ (30) مرتبة – وهي الأعلى في العالم، من المرتبة (92) في العام الماضي إلى (62) هذا العام، لتكون المملكة «الدولة الأكثر تقدما» عام 2020م.

الإنجاز الذي حققته المملكة باعتبارها بين الدول الأفضل أداء، مؤشر واضح على نجاح إصلاحاتها، سواءً تم التصنيف بناء على عدد الإصلاحات وتقليص الفجوة الذي حققته مع أفضل الدول أداءً، أو بناءً على التقدم الملحوظ في الترتيب العالمي.

12. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

المرتبة الـ (14) بين دول مجموعة العشرين: احتلت المملكة المرتبة (14) بين دول مجموعة العشرين، متقدمة من المرتبة الـ(16) من حيث الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزةً بذلك (الهند، إندونيسيا، جنوب أفريقيا، والبرازيل).

ترتيب مجموعة العشرين	الدولة	الترتيب العالمي 2019	الترتيب العالمي 2020	التغيير
1	كوريا الجنوبية	5	5	— 0
2	الولايات المتحدة	8	6	▲ +2
3	المملكة المتحدة	9	8	▲ +1
4	أستراليا	18	14	▲ +4
5	ألمانيا	24	22	▲ +2
6	كندا	22	23	▼ -1
7	روسيا	31	28	▲ +3
8	اليابان	39	29	▲ +10
9	الصين	46	31	▲ +15
10	فرنسا	32	32	— 0
11	تركيا	43	33	▲ +10
12	إيطاليا	51	58	▼ -7
13	المكسيك	54	60	▼ -6
14	المملكة العربية السعودية	92	62	▲ +30
15	الهند	77	63	▲ +14
16	إندونيسيا	73	73	— 0
17	جنوب أفريقيا	82	84	▼ -2
18	البرازيل	109	124	▼ -15
19	الأرجنتين	119	126	▼ -7

جدول 16 : ترتيب دول مجموعة العشرين في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

12. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

ويشير التقرير في وصفه لأداء المملكة إلى أن:

> **المملكة هي الدولة الأكثر تقدمًا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020، وقد نفذت إصلاحات في 8 من مؤشرات التقرير. وبفضل رؤيته الإصلاحية، قام ولي العهد بتنفيذ سياسة تساهم في جعل المملكة وجهة استثمارية عالمية. وتشمل رؤية 2030، التي أطلقتها المملكة لتحقيق التنمية المستدامة مجموعة متنوعة من الإصلاحات التنظيمية والهيكلية.**
>
> (المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020)

3. تحليل مفصل:

1. بدء النشاط التجاري			
الدولة المرجعية	ترتيب المملكة 2019م	ترتيب المملكة 2020م	التغيير
نيوزيلندا / سنغافورة	141	38	+103

المؤشر الذي حققت فيه المملكة التقدم الأكبر: تقدمت المملكة خلال عام واحد (103) مراتب في التصنيف العالمي، وهو التقدم الأعلى في جميع المؤشرات.

تكلفة بدء النشاط التجاري تقدر بحوالي ثلث متوسط التكلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تقدر تكلفة بدء النشاط التجاري في المملكة بـ (5.4%) من دخل الفرد مقارنة بمتوسط (16.7%) في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا.

متطلبات الحد الأدنى لرأس المال «صفر»: قلصت المملكة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال لبدء النشاط التجاري، حيث تمّ تخفيضها من نسبة تزيد على (1000٪) من دخل الفرد في عام 2004م إلى الصفر، وبالمقابل، يبلغ متوسط منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا (8.9٪) من دخل الفرد، و (7.6٪) في البلدان ذات الدخل المرتفع في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

2. استخراج تراخيص البناء			
الدولة المرجعية	ترتيب المملكة 2019م	ترتيب المملكة 2020م	التغيير
هونغ كونغ / ماليزيا	36	28	+8

تكلفة استخراج تراخيص البناء أقل من نصف متوسط المعدل في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا: تكلفة ترخيص بناء مستودع في المملكة تصل لنسبة (1.9٪) من قيمته، وهو أقل من متوسط معدل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البالغ (4.4٪)، وأعلى قليلاً من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع (1.5%).

مؤشر معايير ضبط الجودة: حصلت المملكة على (12) نقطة من أصل (15)، وهو أعلى من متوسط معدل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع البالغ (11.6 درجة).

12. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

3. الحصول على الكهرباء			
الدولة المرجعية	ترتيب المملكة 2019م	ترتيب المملكة 2020م	التغيير
الإمارات العربية المتحدة / كوريا الجنوبية	64	18	+46

المملكة ثالث أكثر الدول تقدمًا في مؤشر الحصول على الكهرباء: تقدمت المملكة 46 مرتبة، لتصل إلى المرتبة 18 هذا العام مقارنة بالمرتبة 64 في العام الماضي، وهو ثالث مؤشر تتقدم فيه المملكة من حيث عدد المراتب بعد مؤشر بدء النشاط التجاري ومؤشر التجارة عبر الحدود.

الوقت المطلوب للحصول على الكهرباء أقل من المقارنة المعيارية: يستغرق الحصول على الكهرباء في المملكة 35 يومًا في المتوسط ، أي أقل بنسبة 50٪ من الوقت الذي يتطلبه الحصول على الكهرباء في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع.

4. تسجيل الملكية			
الدولة المرجعية	ترتيب المملكة 2019م	ترتيب المملكة 2020م	التغيير
نيوزيلندا	24	19	+5

المملكة بين أفضل 20 دولة بخطوتين فقط لتسجيل الملكية: يتطلب تسجيل الملكية في المملكة خطوتين فقط تتم في يوم ونصف اليوم، وهي مدة محدودة مقارنة بـ 26.6 يوم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و23.6 يوم في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ذات الدخل المرتفع. ومع تنفيذ هذه الإصلاحات، أصبح أداء المملكة أقرب إلى أداء نيوزيلندا، الدولة المرجعية، حيث يتطلب تسجيل الملكية يومًا واحدًا.

المملكة هي الدولة المرجعية في تكلفة تسجيل الملكية: يتم تسجيل الملكية في المملكة بدون أي تكلفة.

5. الحصول على الائتمان			
الدولة المرجعية	ترتيب المملكة 2019م	ترتيب المملكة 2020م	التغيير
نيوزيلندا / الولايات المتحدة	112	80	+32

المملكة من بين أفضل 53 دولة في العالم في مؤشر الحصول على الائتمان: المملكة هي من بين أفضل 53 دولة أداءً في العالم في مؤشر الحصول على الائتمان (وهو مؤشر يدل على توفر المعلومات عن المدينين)بالحصول على (8) نقاط من أصل (8)، بما يمكّن البنوك والشركات المالية من تقديم الائتمان للأفراد والشركات.

12. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

6. حماية أقلية المستثمرين			
الدولة المرجعية	ترتيب المملكة 2019م	ترتيب المملكة 2020م	التغيير
ماليزيا / نيوزيلندا	7	3	+4

المملكة هي الدولة الثالثة في العالم في مؤشر حماية أقلية المستثمرين: المملكة هي الدولة الثالثة في العالم في مؤشر حماية أقلية المستثمرين، بأداء يضاهي أداء ماليزيا ونيوزيلندا اللتين تعدان من أكثر الدول سهولة لممارسة أنشطة الأعمال التجارية في العالم.

7. دفع الضرائب			
الدولة المرجعية	ترتيب المملكة 2019م	ترتيب المملكة 2020م	التغيير
هونغ كونغ / ايرلندا	78	57	+21

تقدم المملكة في مؤشر دفع الضرائب: حققت المملكة تقدمًا ملحوظًا في مؤشر دفع الضرائب وذلك بعد تخفيض الوقت والخطوات الإدارية اللازمة ورفع الكفاءة.

تقليص مدة دفع الضرائب: تستغرق تعبئة النموذج وتسديد الضرائب في المملكة متوسط 104 ساعات، أي أقل بـ50 في المئة من الوقت المستغرق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبالغ معدله 202.6 ساعة.

8. التجارة عبر الحدود			
الدولة المرجعية	ترتيب المملكة 2019م	ترتيب المملكة 2020م	التغيير
الدنمارك / النمسا	158	86	+72

ثاني أكثر المؤشرات تقدمًا: تقدمت المملكة 72 مرتبة في التصنيف العالمي - ثاني أعلى تقدم بعد مؤشر بدء النشاط التجاري، حيث انتقلت من المرتبة 158 في العام الماضي إلى المرتبة 86 هذا العام.

تخفيض مدة الامتثال الوثائقي للواردات والصادرات: خفضت المملكة وقت الامتثال لمستندات الواردات والصادرات عبر الحدود من 60 ساعة في العام الماضي إلى 11 ساعة هذا العام للصادرات؛ ومن 90 إلى 32 ساعة للواردات.

تخفيض مدة الامتثال الحدودي للواردات والصادرات: خفضت المملكة وقت الامتثال الحدودي: من 228 ساعة إلى 72 ساعة للواردات، ومن 50 إلى 37 ساعة للصادرات.

12. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

تخفيض تكلفة الامتثال الحدودي للواردات والصادرات: تم تخفيض تكلفة الامتثال الحدودي من 363 دولارًا إلى 319 دولارًا للصادرات، ومن 779 دولارًا إلى 464 دولارًا للواردات.

9. إنفاذ العقود			
الدولة المرجعية	ترتيب المملكة 2019م	ترتيب المملكة 2020م	التغيير
سنغافورة / كوريا الجنوبية	59	51	+8

تقدمت المملكة 8 مراتب في مؤشر إنفاذ العقود، حيث تقدمت إلى المرتبة 51 عالميًا: يعتبر معدل عدد الأيام لحل النزاعات القضائية في المملكة (575 يومًا) أقل من معدل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ (622) يومًا، ومعدل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي ذات الدخل المرتفع البالغ (589.6) يومًا.

4. توصيات:

1. الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات: حققت المملكة تقدمًا متميزًا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020، نتيجة التعاون الفعال بين الجهات الحكومية، وتستمر في تنفيذ الإصلاحات التي ستساهم في تحقيق المزيد من التقدم في السنوات القادمة.

2. مشاركة الدروس المستفادة: يمثل التعاون الفعال بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص نموذجًا يحتذى به لتنفيذ البرامج الإصلاحية المختلفة.

13

تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

13. تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

1. نبذة عن التقرير:

يصدر تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون عن مجموعة البنك الدولي، يحلل القوانين واللوائح التي تؤثر على المشاركة الاقتصادية للمرأة في 190 دولة. وعلى ضوء هذا التحليل، يسجل التقرير تقدم كل دولة على حدة نحو زيادة الفرص الاقتصادية للنساء.

يرتكز تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون على قاعدة أبحاث قوية تشير إلى أن زيادة منح المرأة فرصًا اقتصادية متساوية ضرورة اقتصادية، فهي محرك رئيسي للنمو الاقتصادي، وبالتالي لزيادة القدرة التنافسية.

تمثل النساء السعوديات اللاتي يتلقيْن تعليمًا جيدًا ويتمتعن بصحة أفضل مما هي حال النساء في أنحاء كثيرة من العالم، عاملًا أساسيًا للتنمية في المملكة، حيث توفر مهاراتهن والقدرات التي يتمتعن بها رأس مال بشري يساهم في تعزيز قدرتها التنافسية الوطنية.

يُركز تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون على 8 مؤشرات للإصلاح، تتمحور جميعها حول تفاعل النساء مع القانون عند بدء حياتهن العملية، وخلال مسيرتهن المهنية، ومدى مواءمتها مع القرارات الاقتصادية التي تتخذها النساء في مختلف مراحل حياتهن.

الشكل 9 : مؤشرات تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون

تعتمد بيانات تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون على 8 مؤشرات أساسية مكونة من أربعة إلى خمسة أسئلة فرعية، و35 مؤشرًا فرعيًا، ويمثل كل مؤشر مرحلة مختلفة في المسيرة المهنية للمرأة.

يتم احتساب الدرجات على مستوى المؤشر من خلال حساب المتوسط غير المرجح للأسئلة المدرجة في كل مؤشر وقياس النتيجة إلى 100. ثم يتم بعد ذلك احتساب الدرجات الإجمالية من خلال متوسط كل مؤشر، حيث تمثل 100 أعلى درجة ممكنة.

13. تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

2. الأداء العام للمملكة العربية السعودية

المملكة هي أكثر الدول إصلاحًا على مستوى العالم في تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون 2020 وقد تقدمت (38.8) نقطة، لترتفع من مرتبة متدنية - 31.8 نقطة - الى 70.6 في التقرير الجديد، وتلك هي أعلى قفزة تحققها أي دولة بين الدول الـ 190 التي يقيسها التقرير، وهو أيضًا أكبر تقدم منذ البدء بإصدار التقرير في عام 2017.

الدولة	مجموع نقاط 2020	التغيير
المملكة العربية السعودية	70.6	▲ +38.8
الإمارات العربية المتحدة	56.3	▲ +29.4
نيبال	70.0	▲ +18.1
جنوب السودان	73.8	▲ +18.1
ساو توم وبرينسيبي	70.0	▲ +11.9
البحرين	86.3	▲ +8.8
جمهورية الكونغو الديموقراطية	46.3	▲ +8.8
جيبوتي	78.8	▲ +8.8
الأردن	68.1	▲ +8.8
تونس	40.6	▲ +8.8

جدول 17 : أكثر 10 دول تقدمًا في تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون

المملكة تتقدم (10) نقاط عن ثاني أكثر الدول تقدمًا: حققت المملكة إنجازًا بارزًا في تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون 2020، حيث أن الفرق في تقدمها مع ثاني وثالث أفضل الدول تقدمًا (الإمارات ونيبال) يقارب 10 و 20 نقطة على التوالي.

الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي والثانية في العالم العربي: خلال فترة وجيزة، وبفضل الإصلاحات التي تم تنفيذها لتعزيز دور المرأة في مسيرة التنمية، تم إعلان المملكة في مقدمة دول مجلس التعاون الخليجي وفي المرتبة الثانية على مستوى العالم العربي بعد المغرب (75,6 نقطة).

13. تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

الدولة	مجموع نقاط 2020	التغيير
المغرب	75.6	▲ +2.5
المملكة العربية السعودية	70.6	▲ +38.8
تونس	70.0	▲ +8.8
جيبوتي	68.1	▲ +8.8
الجزائر	57.5	— 0
الإمارات العربية المتحدة	53.8	▲ +29.4
لبنان	52.5	▼ -6.2
ليبيا	50.0	▼ -6.2
البحرين	46.3	▲ +8.8

جدول 18 : ترتيب الدول العربية في تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون

3. تحليل مفصل

التحسن واسع النطاق: نفذت المملكة إصلاحات تنظيمية وقامت بتعديل الأنظمة واللوائح لتعزيز دور المرأة في مسيرة التنمية، بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030. وحققت نتيجة لذلك، تقدمًا في 6 من أصل 8 مؤشرات يقيسها تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون 2020.

وضع مثالي في (4) مؤشرات: حققت المملكة مكانة مثالية وتقدمت من درجة منخفضة في 4 مؤشرات، نتيجة الإصلاحات التي نفذتها، وهي: **التنقل، مكان العمل، ريادة الأعمال، والتقاعد.**

حققت المملكة التقدم الأكبر في مؤشر التنقل واقتربت درجتها من الدول الرائدة. وفي هذا السياق، أكد تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون 2020 دور رؤية 2030 في دفع الإصلاحات، من خلال أهدافها الطموحة المتمثلة في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22٪ إلى 30٪ بحلول عام 2030.

13. تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

المؤشر	نقاط 2019	نقاط 2020	التغيير
التنقل قامت المملكة بتسهيل تنقل المرأة من خلال إزالة القيود التي كانت مفروضة على الحصول على جواز السفر والسفر للخارج	0	100	+100
التقاعد وحدت المملكة سن التقاعد (60 عامًا) للرجال والنساء، والحصول على كافة مزايا التقاعد	50	100	+50
الزواج الرجل والمرأة هما رب للأسرة	20	60	+40
ريادة الأعمال سهلت المملكة الحصول على القروض للمرأة من خلال منع التمييز في الخدمات المالية	75	100	+25
مكان العمل سنت المملكة تشريعات وعقوبات جنائية للتحرش الجنسي في العمل، ومنعت التمييز بين الجنسين في العمل	75	100	+25
رعاية الأطفال تم منع فصل المرأة الحامل من العمل	20	40	+20
الأجر	25	25	0
الأصول والممتلكات	40	40	0

جدول 19 : أداء المملكة في مؤشرات تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون

13. تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

4. التوصيات

التركيز على تحسين مجالات الإصلاح المختلفة: على الرغم من أن الإصلاحات التي نفذتها المملكة كانت واسعة النطاق، إلا أنها تركزت في مؤشرات محددة. وتستمر المملكة في دراسة باقي المجالات لتنفيذ الإصلاحات المناسبة لها، والتي ستمكنها من الاستفادة بفعالية أكبر من رأس المال البشري.

دمج الدروس المستفادة مع الجيل الجديد من الإصلاحات: يقدم الأداء الممتاز للمملكة في العديد من المؤشرات نموذجًا يحتذى به لتنفيذ حزمة الإصلاحات التالية، خاصة من خلال التعاون بين الجهات الحكومية والآليات المؤسسية المتعددة القطاعات لضمان تنفيذ الإصلاحات بنفس الوتيرة.

14

مؤشر رأس المال البشري لعام 2018 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

14. مؤشر رأس المال البشري لعام 2018 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

1. نبـذة عن المؤشر:

مؤشر رأس المال البشري (HCI) هو معيار صادر عن البنك الدولي لقياس المهارات والمعرفة والقدرات والصحة التي يتمتع بها رأس المال البشري ومدى تأثيره على الإنتاجية في المستقبل.

صدر المؤشر لأول مرة في العام 2018، يغطي 157 دولة، ويختلف عن المؤشرات الأخرى لكونه يربط المستوى الحالي لرأس المال البشري في دولة معينة بشكل مباشر بالمستويات المستقبلية للإنتاجية، والقدرة التنافسية الوطنية للدولة.

ويرتكز مؤشر رأس المال البشري HCI إلى خمسة مؤشرات فرعية:

الشكل 10 : المؤشرات الفرعية لمؤشر رأس المال البشري HCI

بناءً على أداء الدول في المؤشرات الخمسة، يحسب مؤشر رأس المال البشري HCI مقدار رأس المال البشري الذي من المتوقع أن يضيفه الأطفال الذين يولدون اليوم بحلول عامهم الـ 18 في الدولة، مقارنة بإمكانياتهم إذا توفرت أفضل معايير التعليم والصحة لمدة 14 عام.

وتعتبر أفضل معايير التعليم والصحة الممتدة على مدار 14 عامًا بمثابة المعيار العالمي الذي يقيس من خلاله مؤشر رأس المال البشري المكاسب والخسائر المحققة في الإنتاجية الوطنية المستقبلية لكل دولة على حدى.

14. مؤشر رأس المال البشري لعام 2018 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

2. أهمية رأس المال البشري:

يعتبر رأس المال البشري مخزون المعرفة والمهارات والقدرات والصحة التي يتمتع بها المواطنون طوال حياتهم، وهو عامل رئيسي آخر في التنافسية الوطنية. وتُظهر الدروس المستفادة من مسار التنمية التصاعدي للعديد من الدول الآسيوية الفقيرة بالموارد الأهمية البالغة لتراكم رأس المال البشري في ازدهار الأمم. أما في الدول الغنية برأس المال البشري، فتكون الشركات قادرة على المنافسة على المستويين المحلي والعالمي نتيجة لمكاسب الإنتاجية التي تحققها من خلال الجمع الفعال بين رأس المال البشري ورأس المال المادي (أي التقنيات والأدوات). كما أن القوى العاملة الماهرة والمبدعة قادرة على استخدام التقنيات الحديثة لتحويل الأفكار والمواد إلى منتجات وخدمات تنافسية تبيعها الشركات للعالم.

واليوم، ومع انطلاق الثورة الصناعية الرابعة، يكتسب رأس المال البشري أهمية أكبر من قبل. ولمّا كانت هذه الثورة تتغذى على الذكاء الاصطناعي والروبوتات والبيانات الضخمة والأتمتة، فإنها بذلك تعيد تشكيل بيئة العمل وتعِد بزيادة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد ككل، وباتت انعكاسات الأتمتة واضحة على المهام الروتينية والمتكررة، وعلى بعض المهام التي تتطلب الكثير من المعرفة كالترجمة. ومن خلال عملية التدمير الخلاق، يتم إلغاء بعض الوظائف القديمة، ويتم في المقابل خلق وظائف جديدة.

وبالتالي، فإن بناء مهارات الشباب وتطوير قدرتهم على النجاح في هذا العالم سريع التغير أمر بالغ الأهمية، فرأس المال البشري هو مفتاح استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يؤدي إلى زيادة عدد الشركات الناشئة التي تعتمد على التقنية والمعرفة، مما يساهم في زيادة الإنتاجية، رفع الأجور، زيادة الصادرات، وتعزيز القدرة التنافسية للدولة.

3. مقارنة أداء المملكة العربية السعودية بباقي الدول

المملكة تحقق أداء أعلى بقليل من المتوسط العالمي: سجلت المملكة درجة 0.58 على مقياس من 0 إلى 1، وهو أعلى بقليل من المتوسط العالمي البالغ 0.57 درجة، مما يضع المملكة في المرتبة 73 من أصل 157 دولة.

الدول الآسيوية الأفضل أداءً في مؤشر رأس المال البشري: حققت أربع دول آسيوية وفي مقدمتها سنغافورة أفضل أداء في المؤشر.

14. مؤشر رأس المال البشري لعام 2018 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

الترتيب	الدولة	مجموع النقاط
1	سنغافورة	0.88
2	كوريا الجنوبية	0.84
3	اليابان	0.84
4	هونج كونج	0.82
5	فنلندا	0.81
6	إيرلندا	0.81
7	أستراليا	0.80
8	السويد	0.80
9	هولندا	0.80
10	كندا	0.80

جدول 20 : الدول الأفضل أداءً في مؤشر رأس المال البشري HCI

المملكة تسجل مرتبة أعلى من ترتيبها بين دول مجموعة العشرين من حيث الناتج المحلي: تحل المملكة في المرتبة 15 بين دول مجموعة العشرين في المؤشر، في حين أن اقتصاد المملكة يحل في المرتبة 16 بين دول المجموعة من حيث الناتج المحلي للدولة، وقد تفوقت بذلك على بعض الدول الكبرى كالبرازيل، إندونيسيا والهند.

14. مؤشر رأس المال البشري لعام 2018 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

ترتيب مجموعة العشرين	الدولة	الترتيب العالمي	مجموع النقاط
1	كوريا الجنوبية	2	0.84
2	اليابان	3	0.84
3	أستراليا	7	0.80
4	كندا	10	0.80
5	ألمانيا	11	0.79
6	المملكة المتحدة	15	0.78
7	إيطاليا	19	0.77
8	فرنسا	22	0.76
9	الولايات المتحدة	24	0.76
10	روسيا	34	0.73
11	الصين	46	0.67
12	تركيا	53	0.63
13	الأرجنتين	63	0.61
14	المكسيك	64	0.61
15	المملكة العربية السعودية	73	0.58
16	البرازيل	81	0.56
17	إندونيسيا	87	0.53
18	الهند	115	0.44
19	جنوب أفريقيا	126	0.41

جدول 21 : أداء دول مجموعة العشرين في مؤشر رأس المال البشري HCI

14. مؤشر رأس المال البشري لعام 2018 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

4. تحليل مفصل

كما هو الحال في التقارير المختلفة، تخفي المعدلات فروقات دقيقة مهمة حول نقاط القوة والضعف. يقدم الجدول التالي معلومات مفصلة حول أداء المملكة في مختلف مؤشرات البنك الدولي لرأس المال البشري HCI، إلى جانب بيانات عن عدد من الدول المعيارية:

	المملكة العربية السعودية	سنغافورة	ألمانيا	ماليزيا	إندونيسيا
مؤشر رأس المال البشري	0.58	0.88	0.79	0.62	0.53
الترتيب (ضمن 157 دولة)	73	1	11	55	87
السنوات الدراسية المتوقعة	12.4	13.9	13.9	12.2	12.3
تناسق درجات الاختبار	407	581	528	468	403
سنوات التعلّم المعادلة	8.1	12.9	11.7	9.1	7.9
احتمال البقاء على قيد الحياة حتى سن 5	0.99	1.00	1.00	0.99	0.97
معدل الحياة للبالغين	0.91	0.95	0.93	0.88	0.83

جدول 22 : ملف المملكة في مؤشر رأس المال البشري HCI مقارنة ببعض الدول المرجعية

المملكة العربية السعودية ستحقق إنتاجية بنسبة 58 في المئة: بنتيجة 0.58 في مؤشر رأس المال البشري يشار إلى إن الطفل السعودي المولود سيحقق 58 بالمئة من إمكاناته الإنتاجية عندما يبلغ 18 عامًا في حالة عدم وجود إصلاحات، مقارنةً بسيناريو قياسي عندما يمضي 14 عامًا من الصحة والتعليم بأفضل المعايير. وبعبارة أخرى، سوف يتخلى الطفل السعودي عن إمكانات إنتاجية تبلغ 42 بالمئة مع تداعيات خطيرة على رفاهيته وعلى الاقتصاد برمته في حال عدم تنفيذ الإصلاحات.

المؤشرات الصحية توازي الدول المتقدمة: إن تفصيل تصنيف مؤشر رأس المال البشري في ما يخص الصحة والتعليم يظهر نتائج ملفتة، فالمملكة تتمتع بمؤشرات صحية مماثلة لمؤشرات الدول الصناعية المتقدمة كسنغافورة، ألمانيا، فرنسا، السويد وغيرها من الدول المدرجة في المؤشر. فالطفل السعودي المولود اليوم يمتلك فرصة نسبتها 99 بالمئة للبقاء على قيد الحياة حتى عمر 5 سنوات، والبقاء على قيد الحياة بنسبة 91 بالمئة عندما يصبح بالغًا. وتعكس هذه الإنجازات جودة الخدمات الصحية التي تقدمها المملكة لمواطنيها.

14. مؤشر رأس المال البشري لعام 2018 الصادر عن مجموعة البنك الدولي

الحاجة لتحسين مستويات وجودة المهارات: يظهر أداء المملكة في معيار المهارات ضمن المؤشر صورة مختلفة، حيث من المتوقع أن يقضي الطفل السعودي المولود اليوم 12.4 عامًا في المدرسة، نتيجة الاستثمارات الضخمة التي ضختها المملكة في قطاع التعليم. لكن من ناحية الجودة، يبلغ متوسط الدرجات العادية لأداء الطلاب السعوديين 407، وهو أعلى من الحد الأدنى البالغ 300 درجة والمسجل بين الدول المشاركة، ولكن أقل من 625، الذي يشكل بداية المهارات المتقدمة.

الطفل السعودي يفقد بعض سنوات التعليم الجيد: مع الأخذ بعين الاعتبار السنوات المتوقعة من المدرسة ودرجات الاختبار الطبيعية، يتعلم الطلاب السعوديون ما يعادل 8.1 سنوات فقط مقارنة بمعيار التعليم الكامل 14 سنة.

تأثير فجوة المهارات على الإنتاجية: مع تحويل السنوات الضائعة إلى خسارة في الإنتاجية، يتوقع مؤشر رأس المال البشري أن يخسر الشباب السعودي 47.2 بالمئة من الإنتاجية المحتملة (المؤشر يفترض عائد بنسبة 8 بالمئة في كل سنة مدرسية إضافية) بسبب الفجوة في المهارات، مقارنة مع إمكانياتهم إذا ما توفر لهم تعليم عالي الجودة لمدة 14 عامًا.

5. توصيات

تنمية المهارات: التأكيد على إصلاح النظام التعليمي مع التركيز بشكل خاص على تطوير المهارات التي تزيد في إنتاجية الشباب السعودي في المستقبل عند دخولهم سوق العمل، مما يتيح للمملكة أن تكون أكثر تنافسية على المستوى العالمي

تطبيق الدروس العالمية المستفادة: تطبيق الدروس المستفادة في البلدان الناجحة في تنفيذ الإصلاحات مع التركيز على إصلاح المناهج التعليمية، إضافة لاستقطاب وتدريب وتوظيف المعلمين ذوي الكفاءة.

15

خاتمة

15. خاتمة

يقدم هذا التقرير تحليلًا لمكانة المملكة التنافسية العالمية من خلال المعايير الدولية وتوفر نتائج التحليل لصناع القرار بعض الأفكار المهمة حول نقاط القوة في المملكة ومجالات التحسين. وعلى الرغم من وجود بعض أوجه التشابه بين التقارير العالمية، إلا أن هناك اختلافات فيما يتعلق بالمؤشرات التي تقيسها والمنهجية التي تستخدمها. ومع ذلك، تقدم التقارير مجتمعة وجهات نظر حول فهم مكانة المملكة التنافسية.

تظهر خمس رؤى رئيسية من تقرير التنافسية الوطنية للمملكة العربية السعودية 2019م:

1. المملكة مستمرة في تحقيق التقدم: تشير التقارير العالمية على أن المملكة تسير مقارنة بالعام الماضي في مسار تصاعدي، وفي ذلك إشارة واضحة إلى أن إصلاحات رؤية 2030 قد بدأت تؤتي ثمارها.

2. المملكة هي الدولة الأكثر إصلاحًا: المملكة هي الدولة الأكثر إصلاحًا بين الدول المشاركة في التقارير الثلاثة بحسب الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، وتقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون اللذين يصدران عن مجموعة البنك الدولي، مما يؤكد أهمية الإصلاحات التي نفذتها المملكة للارتقاء بتنافسيتها عالميًا.

3. التقدم واسع النطاق: نفذت المملكة إصلاحات واسعة النطاق، تغطي العديد من المجالات وذلك بتعاون كافة الجهات الحكومية بهدف تعزيز القدرة التنافسية الوطنية. ويعتبر هذا النهج بإدارة المركز الوطني للتنافسية، نموذجا لاستمرارية الإصلاحات مستقبلًا.

4. سرعة التنفيذ: تشير الإنجازات التي حققتها المملكة في بعض التقارير على أساس سنوي إلى سرعة غير مسبوقة في تنفيذ الإصلاحات، وقد تمكنت من أن تحقق في عام واحد ما استغرق تحقيقه العديد من السنوات في دول أخرى.

5. معيار عالمي في بعض المجالات: بدأت المملكة تحقق طموحات رؤية 2030 في عدد من مجالات القدرة التنافسية، كاستقرار الاقتصاد الكلي، وقد أصبحت نموذجًا عالميًا يُحتذى به مما يؤكد أهمية استمرارها في التقدم والحفاظ على مكانتها الريادية عالميًا.

توفر الرؤى الخمس أساسًا متينًا للإصلاحات التي سيتم تنفيذها مستقبلًا، والتي من شأنها أن ترتقي بتنافسية المملكة عالميًا في عام 2020.

بحلول عام 2030م ستكون المملكة العربية السعودية في مصافّ الدول العشر الأكثر تنافسيةً عالميًا

KSANCC
info@ncc.gov.sa
ncc.gov.sa